جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

أثر التضخم على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري

The Impact of Inflation on the Purchasing Power of Algerian Citizen

من إعداد الطالبة: **تحـت إشـراف:**

بن شعشوعة جميلة **د. نادي مفيدة**

أعضاء لجنة المناقشة:

د. مغتات صابرينة	**أستاذ تعليم العالي**	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
د. نادي مفيدة	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة غليزان**	**مقررا**
د. دربالي سهام	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025/2024

شكـــر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعظم شكر للذي سجدت له الكائنات نحمده سبحانه وتعالى على حسن التوفيق والتمكين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى الصحابة أجمعين ومن اتبع الهدى إلى يوم الدين.

أتقدم بالشكر وأسمى عبارات التقدير والعرفان إلى الأستاذة الدكتورة نادي مفيدة التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل وحرصها على تيسير كل الصعوبات التي واجهتني في اتمامه.

والشكر موصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ومساهمتهم في إثراء العمل بتوجيهاتهم ومقترحاتهم القيمة.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل وخاصة الدكتور ملاح عدة.

وجزى الله الجميع خير جزاء.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذه المذكرة وإتمامها

أهدي ثمرة عملي هذا إلى عائلتي ...

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التضخم على القدرة الشرائية وإمكانية التحكم فيه. وإلى توضيح العلاقة التفاعلية بين ارتفاع معدل التضخم وتراجع القدرة الشرائية، وذلك من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الرسمية مثل معدل التضخم السنوي، تطور الأجور، تطور الحد الأدنى للأجر المضمون (SNMG)، والأجر الحقيقي باعتباره المقياس الأوضح لقياس مدى تأثير التضخم على معيشة المواطن. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقديم المفاهيم المتعلقة بالتضخم والقدرة الشرائية واستعراض أبرز النظريات الاقتصادية ذات الصلة، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على بيانات إحصائية رسمية صادرة عن بنك الجزائر وتحليلها لتحديد العلاقة بين تطور الأسعار ومستوى الأجور في الجزائر و قد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة ساهم بشكل مباشر في تآكل الأجر الحقيقي، خاصة في ظل عدم مواكبة الزيادات في الأجور لوتيرة ارتفاع الأسعار، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية بشكل ملحوظ، خصوصا لدى الطبقة المتوسطة والضعيفة. وفي الختام خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية متكاملة للتحكم في التضخم وتحسين الإنتاج الوطني، وربط الأجور بمؤشرات الأسعار، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية وضمان العدالة الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: تضخم، قدرة شرائية، أجور، أسعار، أجر حقيقي، اقتصاد جزائري.

Abstract

This study aims to examine the impact of inflation on purchasing power and the possibility of controlling it. It seeks to clarify the interactive relationship between rising inflation rates and the decline in purchasing power by analyzing official economic indicators such as the annual inflation rate, wage developments, changes in the guaranteed national minimum wage (SNMG), and real wages, which are considered the most accurate measure of the impact of inflation on citizens' living standards. The study adopts a descriptive-analytical approach, presenting the concepts related to inflation and purchasing power and reviewing the most prominent relevant economic theories.On the practical side, the study relied on official statistical data issued by the Bank of Algeria and analyzed it to determine the relationship between price developments and wage levels in Algeria. The study found that the rise in the inflation rate in recent years has directly contributed to the erosion of real wages, especially given that wage increases have not kept pace with the rate of price increases. This has led to a significant decline in purchasing power, particularly among the middle and lower-income classes. In conclusion, the study emphasizes the need to adopt comprehensive economic policies to control inflation, improve national production, and link wages to price indicators, with the aim of preserving purchasing power and ensuring social justice.

Keywords: inflation, purchasing power, wages, prices, real wage, Algerian economy

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير:	أ
الإهداء	ب
الملخص:	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول:.....	هـ
قائمة الأشكال:.....	و
قائمة الاختصارات:	ز
قائمة الملاحق:	ح
الفصل الأول: مقدمة.....	2
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	7
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للتضخم والقدرة الشرائية في الجزائر	32
الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات	60
قائمة المراجع:	65
قائمة الملاحق:	67

فهرس الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.2)	الاختلاف بين معادلتي فيشر وكامبردج	14
الجدول رقم (2.2)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2014–2022).	31
الجدول رقم (1.3)	تطور معدل التضخم في الجزائر من 2011 إلى 2023	36
الجدول رقم (3–2)	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون من 2011 الى يومنا هذا	39
الجدول رقم (3–3)	أهم الإجراءات النقدية التي تم إقرارها لتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين.	42

فهرس الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.2)	التضخم عند كينز	16
الشكل رقم (2–2)	الدورة الخبيثة للتضخم	23
الشكل رقم (2–3)	أنواع التضخم حسب حدته	25
الشكل رقم (2–4)	تضخم الطلب عند كينز	26
الشكل رقم (2–5)	علاقات مستوى الأسعار بالطلب و العرض الكليين	27
الشكل رقم (3–1)	تطور معدل التضخم في الجزائر من 2011 إلى 2023	36

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية
FAO	منظمة الأمم المتحدة للتغذية والفلاحة	**Organisation pour l'alimentation et l'agriculture**
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي	**Impôt sur le revenu global**
SNMG	الأجر الوطني الأدنى المضمون	**Salaire National Minimum Garanti**

الفصل الأول

مقدمة

1. تمهيد

يشكل التضخم أحد أهم القضايا الاقتصادية التي تحظى باهتمام واسع من طرف الحكومات، الباحثين والمؤسسات الدولية، وذلك نظرا لتأثيره العميق والمباشر على التوازنات الاقتصادية الكلية والظروف الاجتماعية للمواطنين. ويقصد بالتضخم الارتفاع العام والمستمر في مستويات الأسعار، والذي ينتج عنه تراجع في القيمة الشرائية للنقود، ويؤثر بالتالي على القدرة الشرائية للأفراد، خصوصا في حال لم تترافق هذه الزيادات في الأسعار مع نمو مواز للمداخيل.

حيث شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية ومالية أدت إلى ازدياد خطر معدلات التضخم على المستوى الدولي حيث بلغ في سنة 2020 نسبة 1,9% ليرتفع في سنة 2022 إلى نسبة 7,9 % (groupe de la banque mondiale, s.d.). حيث ساهمت جائحة كوفيد-19 سنة 2020 في تعطيل سلاسل الامداد العالمية، ما أدى إلى ندرة بعض المواد الأساسية وارتفاع أسعارها، كما أدت زيادة ضخ السيولة باعتبارها سياسة تحفيزية تبنتها العديد من الدول إلى رفع مستويات الطلب دون عرض كاف. ثم أتت الحرب الأوكرانية الروسية سنة 2022 التي سببت صدمة جديدة للأسواق العالمية خاصة فيما يتعلق بأسعار الطاقة والمواد الغذائية. هذه الأزمات المتتالية رفعت مؤشر أسعار المستهلك بشكل لافت في مختلف الاقتصادات، وهنا تراجعت القدرة الشرائية بشكل محسوس في معظم دول العالم حيث لم تعد الأجور تواكب وتيرة ارتفاع الأسعار مما زاد من معدلات الفقر ووسع من الفجوة الاجتماعية. وتحول التضخم من كونه ظاهرة اقتصادية إلى إشكالية اجتماعية تهدد الاستقرار في عدة بلدان. أما في الجزائر فقد عرفت الفترة ما بين 2011 إلى 2023 مجموعة من التحديات الاقتصادية من بينها تقلبات أسعار النفط وتراجع قيمة الدينار وتزايد العجز التجاري والمالي وهذا ما جعل من الاقتصاد الوطني هشا أمام الصدمات الخارجية مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل ملحوظ مما أدى بدوره إلى تدهور القدرة الشرائية.

وبناءا على ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

2. إشكالية الدراسة:

وفقا لما سبق، يمكن لنا تحديد إشكالية الموضوع من خلال السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال السنوات الأخيرة؟

3. الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها :

- ماهي العوامل المسببة للتضخم في الاقتصاد الجزائري؟
- كيف تطورت القدرة الشرائية للمواطن خلال فترات التضخم؟
- ما مدى فعالية السياسات الحكومية في الحد من تآكل القدرة الشرائية؟

4.فرضيات الدراسة: من خلال السؤال المطروح يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية.
- تتأثر القدرة الشرائية للمواطنين بشكل متفاوت حسب مستويات الدخل والفئات الاجتماعية.
- الزيادات الاسمية في الأجور لا تواكب مستويات التضخم، مما يضعف تعويض المواطن عن تدهور معيشته.

5. أهداف الدراسة

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع بالأساس إلى أهمية إيجاد قيم مستقبلية للظواهر الاقتصادية مثل التضخم، مما يجعل من إمكانية التحكم في هذه الأخيرة أمرا يسيرا، ونرمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- قياس أثر التضخم على مؤشرات القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.
- تقييم مدى تجاوب الأجور والدخول مع مستويات الأسعار.
- إبراز أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في مجال الحفاظ على الاستقرار السعري.
- تقديم توصيات واقعية قد تساهم في التخفيف من آثار التضخم على المستوى المعيشي للأفراد.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها لتسليط الضوء على العلاقة الديناميكية بين التضخم والقدرة الشرائية، ومحاولة تقديم توصيات اقتصادية قد تسهم في التخفيف من حدة تأثير هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع.

7. أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع "أثر التضخم على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري " إلى مجموعة من الأسباب أهمها: أهمية الظاهرة في الواقع الاقتصادي الجزائري وتدهور القدرة الشرائية بشكل ملموس، أي تراجع فعلي في مستوى معيشة الفرد وباعتبار الموضوع يتماشى مع محور التخصص في العلوم الاقتصادية (اقتصاد نقدي ومالي).

8. حدود الدراسة

الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.

الحدود الزمانية: خلال الفترة من 2011 الى 2023.

9. منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث استخدمت أداة الوصف لتفصيل جميع متغيرات البحث، بينما استُخدمت أداة التحليل لفحص البيانات والمؤشرات الاقتصادية مثل معدل التضخم، الأجور، الأجر الحقيقي، وأسعار المواد الأساسية .وقد تم تطبيق دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للبحث بهدف تحليل تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

10. محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على معلومات ومعطيات حول التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر بصفة دقيقة ومفصلة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد

يعد التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية على الصعيدين النظري والتطبيقي، حيث تمثل هذه المشكلة عائق أمام واضعي السياسات الاقتصادية في جميع الدول كما أصبحت محور اهتمام صناع السياسة النقدية بشكل خاص.

حيث يعبر التضخم عن الارتفاع العام لمستوى الأسعار وذلك بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب مما يؤدي إلى التأثير على القدرة الشرائية وعدم إشباع حاجيات الأفراد وتراجع المستوى المعيشي لهم.

وعليه سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى الإطار المفاهيمي للتضخم عن طريق تعريفه، النظريات المفسرة له وأنواعه ثم ماهية القدرة الشرائية والعوامل المؤثرة فيها والأسباب التي أدت إلى انخفاضها وفي الأخير تأثير التضخم على القدرة الشرائية والعكس.

2. الإطار المفاهيمي للتضخم.

2-1- ماهية التضخم.

2-1-1- تعريف التضخم:

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي نذكر منها:

التعريف 1: التضخم هو "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما. (الوزني، 2003، صفحة 249)

التعريف 2: التضخم هو الزيادة الحاصلة في الأسعار بسبب الزيادة في الإصدار النقدي أو الزيادة في الائتمان المصرفي، فهو ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى. (عقيل، 1999، صفحة 174).

التعريف 3: التضخم هو ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة من الزمن والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر. (نزار وابراهيم، 2005، صفحة 257)

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا تعريف التضخم على أنه الزيادة المستمرة في أسعار العديد من السلع والخدمات لمدة معينة وهنا تصبح قيمة النقود أقل، فهذا يعني أننا نحتاج إلى المزيد من النقود لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات.

وبالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في مستوى العام للأسعار وانخفاض في القدرة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه " متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة في بلد ما. (الوزني، 2003، صفحة 250)
- أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار، واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة.

وللإحاطة أكثر فظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لا بد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين:

- التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم
- التعاريف المبينة على الخصائص.

2-1-2- التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم:

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم تبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومنها التعاريف المبينة على أساس عاملي العرض والطلب، وذلك المبني على عاملي الدخل والإنفاق.

- **وفق النظرية الكمية النقدية:** (صافا، 2010، صفحة 24)

هي النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي، فالتضخم عندهم يأخذ مجموعة من التعاريف ذات طابع بسيط وسهل، كما كانت تتميز برواجها وأهم هذه التعاريف نذكر:

تعريف دافيد ريكاردو": Ricardo David:زيادة الذهب يؤدي إلى انخفاض قيمته وبالتالي ارتفاع أسعار السلع" والاقتصادي ": Fisherتعني في مجملها أنه كلما ألقيت كميات من النقود المتداولة في السوق كلما ارتفعت الأسعار، ويحصل التضخم بافتراض بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى على حالها."

فالتضخم يتوافق ويتلازم تماما مع زيادة في كمية النقد، حيث أن الزيادة في كمية النقد (الإصدار النقدي) تؤدي إلى زيادة المداخيل، ومن ثم زيادة الطلب عن العرض على المستوى الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- **على أساس نظرية العرض والطلب:** (صافا، 2010، صفحة 25)

تركز هذه النظرية في تعريفها للتضخم، على تلك العلاقة السلبية التي تربط العرض الكلي بالطلب الكلي. وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن الاقتصادي، عندما يكون مجموع الفوائض (الطلب والعرض) مساوية لصفر، هكذا يتواجد مستوى معين من الأسعار السائد في السوق، فإذا زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي، عند هذا المستوى من الأسعار، فسوف تتجه الأسعار إلى ارتفاع والعكس صحيح. واهم من أخذو بهذا المفهوم الاقتصادي كينز" زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو الاستخدام التام

- **من منظور نظرية الدخل والإنفاق:**

التضخم حسب هذه النظرية، يمثل الزيادة في الأسعار الذي يرجع إلى ارتفاع الدخل النقدي الناتج من زيادة الإنفاق النقدي.

بعبارة أخرى، عندما يزداد الإنفاق النقدي يرتفع الدخل النقدي، أي زيادة الأجور التي تؤدي إلى زيادة حجم المشتريات، وفي ظل اقتصاد التشغيل التام سوف ترتفع الأسعار كنتيجة لتصحيح السوق (العرض يساوي الطلب)، مسببة بذلك تضخما مع افتراض ثبات حجم السلع المتوفرة، كما أن انخفاض الإنفاق النقدي يصاحبه انخفاض في الأسعار.

2-1-3- التعريف المبني على خصائص التضخم: (عزو، 2022، صفحة 52)

يستند أصحاب هذا المعيار في تعريفهم التضخم إلى خصائصه و مظاهره ، فمن حيث : الارتفاعات المتماسكة للأسعار و لفترة من الوقت نجد تعريف الاقتصادي الفرد مارشال "التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار " بينما يصفه آخرون بأنه حالة الارتفاع العام للأسعار مثل G.Olive" الارتفاع العام للأسعار و ليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى) هذا التعريف يحتوي في مضمونه على ديناميكية هذه الظاهرة ، من خلال كل الأسباب و القوى المتزاحمة التي لها دور في استمرارها ، هذه القوى تنبع من زيادة الطلب أو نقص المعروض من السلع ، و التي كانت سببا في ارتفاع الأسعار .

وهناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخيل المتاحة للإنفاق، التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها.

2-2- النظريات المفسرة للتضخم:

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضا فيما بينها بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم، فيما يلي سنتطرق إلى النظريات المفسرة للتضخم.

2-2-1 النظرية الكلاسيكية:

في القرن 16 طرحت تساؤلات عديدة حول أسباب ارتفاع الأسعار ومن كم أثرت مسألة الظاهرة التي تتعلق بدراسة النقود، ودراسات في هذه النقطة المتعددة نذكر منها دراسة j. Bodin والذي رجح ارتفاع الأسعار إلى زيادة كمية النقود المتداولة (المعروضة) وكذلك الدراسة التي جاء بها D.ricardo والتي استنتج منها وجود علاقة طردية بين كمية النقود المتداولة (M) و المستوى العام للأسعار (p) وقد عرفت في بعض هذه الدراسات بالتسمية النظرية الكمية للنقود والفكرة الأساسية التي يمكن استخراجها من هذه النظرية هي أن التوازن في الاقتصاد الكلي يتحقق بأسباب حقيقية تتعلق بالموارد المتاحة والتقنيات المستخدمة في الإنتاج والأذواق، هذا التوازن من شأنه أن يحدد حجم الإنتاج (v) وطريقة توزيعه أو تخصيصه على أوجه الاستخدام المختلفة، مما يترتب عليه تحديد الأسعار النسبية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ويقتصر دور النقود في هذا التوازن على تحديد المستوى العام للأسعار، ومنه تفترض النظرية النقدية الكلاسيكية في تفسير التضخم أن هناك علاقة وثيقة بين كمية النقود والتضخم (مطهري، 2021، صفحة 22) حيث أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع الأسعار هي الزيادة المفرطة في كمية النقود ويسمى هذا التفسير بالتضخم النقدي، ويتم عرض النظرية النقدية الكلاسيكية في صورتين الأولى صيغة فيشر للمبادلات والتي طورت فيما بعد على يد ألفريد مارشال في صورة جديدة تسمى بمعادلة كامبريدج.

✓ معادلة التبادل Fisher

تعود مبادلة التبادل للمفكر الاقتصادي فيشر (أرفينج فيشر Irving Fisher، 1868-1948، اقتصادي أمريكي) و التي صاغها عام 1911 على أساس أن أي مبادلة تتم بين البائع والمشتري تلتزم النقود من أجل تحويلهم إلى سلعة أو خدمات أو أوراق مالية وهذا ما يترتب عنه حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود وبالتالي فإنه في أي لحظة من الزمن يجب أن تساوي قيمة السلع

أو الخدمات أو الأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود و بالتالي فإنه في أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع و الخدمات و الأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة والمضروبة في معدل سعرها.

وتكتب هذه المعادلة في شكل معادلة رياضية على النحو التالي : pt=mv ....(1)

(مطهري، 2021، صفحة 23)

حيث أن M تمثل الكتلة النقدية المحددة من طرف البنك المركزي، وهي عامل خارجي.

V : سرعة دوران النقود

T : تمثل حجم المبادلات من السلع والخدمات والأوراق المالية

P : المستوى العام للأسعار.

وحسب النظرية الكمية للنقود المبنية على صيغة فيشر، يعتقد أن عرض النقود هو المسؤول الأول والوحيد عن ارتفاع الأسعار، فكل ارتفاع متوالي في الكتلة النقدية يتبعه ارتفاع مستمر في الأسعار، وهو ما يعبر عنه بالتضخم. (مطهري، 2021، صفحة 24)

✓ **تقييم معادلة فيشر:**

تكمن أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية فيما يلي: (مطهري، 2021، صفحة 24)

- علميا هي نظرية غير صالحة وتمثل متطابقة حسابية تجاوزتها الأيام وخاصة عند عدم قدرتها على حل أزمة الكساد العالمي (1929-1932) وقد انتقدها كينز كثيرا.
- عدم صلاحية العلاقة الميكانيكيةM.P سلبية الاتجاه الواحد ونفس النسبة من حيث أن:

التأثير المتبادل لكل من p و M ليس باتجاه واحد كما أشار Fisher، حيث يمكن أن يؤثر تغير الأسعار في M وهو ما لا تقبله النظرية الكلاسيكية ولكن يشبه الواقع.

✓ **صورة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج):**

تختلف صورة الأرصدة النقدية عن سابقتها من حيث تركيزها على طلب النقود، والتي تتحدد بناءا على الأفراد وحاجتهم إلى الاحتفاظ بكمية الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة، يحتفظ بها الأفراد لأغراض المعاملات على سرعة تداولها (مطهري، 2021، صفحة 25)، وتأخذ معادلة كامبردج الصيغة التالية:

$$M = Ky$$

$$K = 1/V$$

$$Y = PQ$$

حيث أن:

M : كمية النقود المتداولة

K : مقلوب سرعة دوران النقد – التفضيل النقدي

Y : قيمة الناتج الوطني الحقيقي

P : مستوى الأسعار

Q : الناتج الوطني الحقيقي.

أي: $M=KPQ$

$$P = M/KQ$$

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار شرط ثابت كلا من الداخل والناتج الحقيقي وتقوم هذه الصورة (معادلة كامبردج) على اعتبار أن هناك من الدخل الوطني الحقيقي، الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به في صورة نقدية، وتفترض هذه الصورة أن الأسعار تتغير تبعا للتغير في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها (مطهري، 2021، صفحة 26) ويتحدد التضخم وفقا لهذه الصورة بناءا على التغير في النسبة من الداخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار ، وذلك نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخول للإنفاق على شراء السلع والخدمات، و على العكس من ذلك يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لانخفاض الانفاق على شراء السلع والخدمات في المجتمع التي تتميز بمحدوديتها وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الانتاج في الأجل القصير نظرا لأن جميع الموارد الاقتصادية والبشرية في المجتمع مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة، وبالتالي من غير الممكن زيادة الانتاج في قطاع ما إلا على حساب النقص في إنتاجية قطاع آخر.

و بناءا على ما سبق ووفقا للصيغتين السابقتين لنظرية كمية النقود، يتضح أن كليهما تبحثان في ظاهرة التضخم من خلال محاولة تفسير العلاقة فيما بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، وذلك على الرغم من اختلاف طريقة التحليل، فبينما ركز فيشر على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود أي تركيزها على العوامل المرتبطة بعرض النقود و تأثيرها على كميتها، معادلة كامبردج على تلك النسبة من الدخل الوطني الحقيقي المحتفظ به في شكل سيولة نقدية أي تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود (مطهري، 2021، صفحة 26)

✓ **تقييم معادلة كامبردج:**

يركز مارشال كثيرا في تحليله على دور (k)، المرتبط كثيرا بسلوك الإنسان في تغيير المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل الوطني (النقدي الحقيقي) وعلميا توجد عدة محددات للسعر.

يشير مارشال إلى أن $P= f(M)$ ، وبعلاقة طردية بين pو M في ظل ثبات كل من العوامل الأخرى أي ارتفاع كمية النقود M يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الفترة القصيرة، بافتراض حالة الكامل، وهو افتراض خاطئ، بحيث يمكن أن تكون هناك طاقات عاطلة تستوعب الزيادة في كمية النقود ولا تحدث ارتفاع في الأسعار.

لم يغير مارشال كثيرا في معادلة فيشر رغم اختلاف المنهج حيث عوض T ب (y الناتج الحقيقي) وv ب 1/K، حيث استخدم فيشر v لأنه أوجد الانفاق، ومارشال استخدم k لأنه يبحث في الانفاق أو بعبارة أخرى يبحث عن طلب النقد.

تعتمد طريقة الأرصدة النقدية على افتراض أن نسبة الأرصدة النقدية لا تتأثر بالتغيرات في كمية النقود، وهو أمر غير واقعي ذلك أن النقد يطلب باعتباره وسيطا للمبادلة ومخزن للقيمة، ويتأثر هذا الطلب عكسيا بسعر الفائدة (لم يشر ذلك مارشال)، ويستنتج أن k يمكن أن تتغير بتغير M (مطهري، 2021، صفحة 27)

الجدول رقم (2-1): الاختلاف بين معادلتي فيشر وكامبردج

معادلة فيشر	معادلة كامبردج
تهتم بتحليل مكونات الطلب على النقود من اهتمام أقل بعرض النقود	تهتم بتحليل المتغيرات في مكونات عرض النقود، وإهمال ذلك في مكونات الطلب، رغم أنها تندرج ضمن نظرية الطلب على النقد
ترتكز على وظيفتي التخزين والتبادل	تستند على وظيفة التبادل للنقد
تهتم بالاحتفاظ بالسيولة النقدية وعدم الإنفاق	تستند بالإنفاق وسرعة التبادل لهذا الإنفاق باستعمال النقود كوسيط
تبحث في العوامل المؤثرة في الطلب على النقود من طرف الأشخاص والمؤسسات	تهتم بالعوامل المؤثرة في عرض النقود وتأثير على الكتلة النقدية
تبحث في أسباب الاحتفاظ بالنقد سائلا من قبل الأفراد وغيرهم وعلاقتهم ببعض المتغيرات الأخرى	تبحث في ظروف التداول وسياسة الإصدار، وتدخل الدولة في السياسة النقدية

المصدر: (مطهري، 2021، صفحة 27)

لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى النظرية الكمية فبعد أزمة الكساد العالمي (1929-1933) وقف أصحاب الفكر التقليدي عاجزين عن تفسير حالة الكساد التي حلت بالنظام الرأسمالي أو على الأقل التعامل مع تلك الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها وقد تمثل عجز هذا الفكر فيما يتعلق ب:

- التنبؤ بحدوث حالة الكساد.
- تحليل تفسير أسباب الكساد.
- علاج أزمة الركود الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق فإن ضعف فاعلية السياسة النقدية في مواجهة الكساد ومنه ظهرت النظرية الكينزية.

2-2-2 النظرية الكينزية في تفسير التضخم:

يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينزية بنظرية فائض القيمة حيث أثار كينز في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي،

فعند كينز يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين (مطهري، 2021، صفحة 28)

المرحلة الأولى:

لا تكون فيها كل المواد الانتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، في هذه الحالة عند زيادة الانفاق الوطني بزيادة انفاق الحكومة مثلا، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة المداخيل وبالتالي يزيد الانفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الانتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والانتاج، غير أنه مع زيادة الانفاق يتجه الاقتصاد الوطني من التشغيل التام حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، فهذا التضخم هو **التضخم الجزئي** يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل العام، وسببه هو عجز بعض عناصر الانتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الانتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الانتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الانتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني **فائض الطلب** و الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "**القوة التضخمية**" ويسمى "كينز" هذا التضخم "**التضخم البحث**" وفي تقييم للتحليل الكينزي للتضخم، فإنه يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وهذا ما يخلق فائضا إنتاجيا، ولا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم طاقتها الانتاجية وناتج وطني قريب من الثبات، مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبير عنها.

ورغم ذلك فإن هذه النظرية تلقي الضوء على الاختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وهو أمر مهم للبلدان النامية والمتقدمة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي: (مطهري، 2021، صفحة 29)

الشكل (2-1): التضخم عند كينز

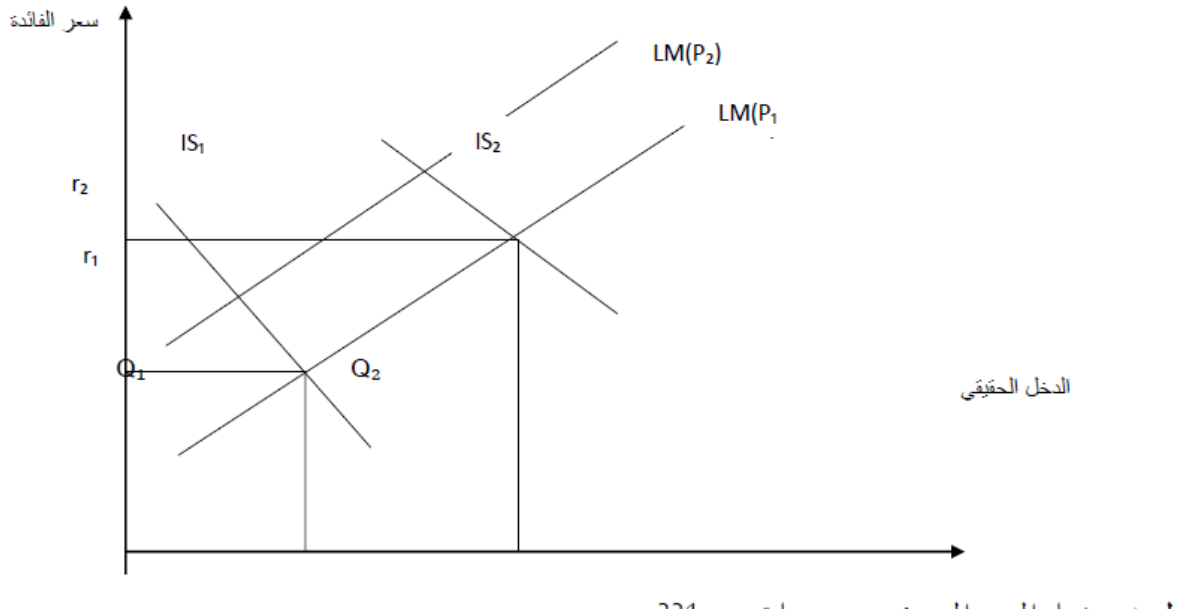

المصدر: (مطهري، 2021، صفحة 29)

يفترض الشكل رقم (2-1) أعلاه تحقيق التوظيف التام لعوامل الانتاج عند مستوى انتاج Q1، ويتحقق التوازن العام عند توازن سوق السلع وسوق النقد في نقطة تقاطع LMP1 مع IS حيث يكون عندها الناتج Q بسعر الفائدة r1 ومستوى الأسعار P1 ، بافتراض زيادة الطلب الكلي ممثلا في انتقال المنحنى S1 إلى S2 ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره (Q2-Q1). يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومتسببا في الانخفاض الحقيقي للنقود. وبالتالي انتقال منحنى LM(p2) إلى LM(p1) حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى عال من الأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

إن التحليل الكينزي يقرر أن التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الانتاجية عن استيعاب فوائض الطلب الكلية، وهو بذلك يتحدد بعوامل ثلاث (مطهري، 2021، صفحة 30)

فوائض الطلب الكلية الايجابية: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

فوائض العرض الكلية السلبية: وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة وبين الانفاق الكلي المتزايد.

مستويات العمالة والتشغيل المتحققة: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان التشغيل في ظروف أقرب إلى الاكتمال.

انتقادات النظرية الكينزية:

أما الانتقادات فيمكن حصرها فيما يلي:

- لقد تعرضت النظرية الكينزية للاختبار في كثير من الدول الغربية، منذ أواخر الخمسينات والستينات، وقد أعلنت البحوث الاختبارية تأييدا لها في العديد من الحالات، لكن رغم ذلك فإن هذه البحوث قابلت العديد من المشاكل التطبيقية، وأحد الأسباب الهامة لهذه المشاكل، تشابك العوامل التي يمكن أن تتسبب في ظاهرة التضخم في الواقع العملي، مثلا نجد أن بعض البلدان يتأثر فيها مستوى الأسعار كثيرا بأسعار السلع ومواد الخام المستوردة.

ولا بد من إيجاد الوسائل الإحصائية لتخليص هذا المستوى العام للأسعار من أثر التغيرات في أسعار الواردات.

- إن تحليل كينز أنصب جملة وتفصيلا على دراسة حالة الكساد، مما جعل أفكاره غير قادرة هي الأخرى على تفسير وطرح ما طرأ من أحداث، بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1948م، كذلك في سنوات السبعينات أين تعايش التضخم مع الكساد.

- توصل فريدمان إلى ان البيانات الاحصائية أكدت على استقرار معدل الفائدة لمدة طويلة (منخفضة) بينما بقيت النسبة $\left(\frac{M}{Y}\right)$ متزايدة بشكل منتظم على خلاف كينز، الذي يعتبر معدل الفائدة متغير في حالة الطلب على السيولة (مطهري، 2021، صفحة 31)

- محدودية النظرية الكينزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأحداث والازمات الاقتصادية في المدى الطويل.
- حسب فريدمان فإن دافع المعاملات قد قل عنه بسبب تطور وسائل الاتصال، أما دافع الاحتياط فهو مضطرب، لأنه خاضع لتغيرات دورية كبيرة (حسب نتائج دراسته الميدانية). (مطهري، 2021، صفحة 31)

النظرية بالرغم من ارتباطها بفكرة الكساد، الا أنها استطاعت أن تتم تحليلا ومنهاجا واسعا فيه دائرة العمل وتفاعل المتغيرات الاقتصادية وبفضلها خرج الفكر الاقتصادي من دائرة العلاقات المباشرة ما بين كمية النقود ومستوى الأسعار، كما يعود لها الأثر الكبير بفضل مفاهيمها الجديدة في بناء نماذج النظريات المعاصرة.

2-2-3 النظريات النقدية الحديثة في تفسير التضخم:

- **النظرية الجديدة في قيمة النقود (نظرية كمية النقود الجديدة):**

اكتسبت المدرسة النقدية الحديثة في سبعينات القرن العشرين المنصرم أهمية كبيرة، ففي عام 1979 ومع بلوغ التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية نسب عالية، غير الاحتياطي الفدرالي استراتيجية العمل لديه ليتصرف وفق أسس النظرة النقدية. (مطهري، 2021، صفحة 31)

ويعود انبعاث نظرية كمية النقود نتيجة للعمل الكبير الذي قام به فريق من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو وعلى رأسهم متلون فريدمان وتلامذته، ولا يختلف هذا الأخير كثيرا مع النظرية الكمية التقليدية في الطلب على النقود، إذ يعتقد أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور تعتمد على مستويات الأسعار، فتتغير بتغيرها، وبنفس النسبة وبعبارة أخرى يتفق فريدمان مع الرأي القائل أن مرونة الطلب على النقود تساوي 1 اتجاه التغيرات في مستوى الأسعار أي أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور تتغير بشكل مباشر وبنفس النسبة مع التغيرات في مستوى الأسعار، كما يعتقد فريدمان أن الدخل الحقيقي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود، إلا أنه يرفض ادعاء النظرية الكمية في أن تكون مرونة الطلب على النقود تساوي 1 اتجاه التغيرات في الدخل، وإنما يرى أن مرونة الطلب الداخلية أكثر من 1، وإنما هي في حدود 1.8 أي أن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع أو تنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولهم (مطهري، 2021، صفحة 32) ، وتتفق نظرية كمية النقود الجديدة من حيث المبدأ مع نظرية كمية النقود التقليدية، حيث ترى كلاهما ضرورة الاهتمام بكمية النقود عند أي محاولة لتحليل أسباب التغيرات في مستوى الأسعار، ومن ثم في قيمة النقود، ويرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن العوامل المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة (مطهري، 2021، صفحة 32)، كما تعتبر هذه النظرية أن الثروة محدد أساسي للطلب على النقود، وتتخذ الثروة أحد الأشكال التالية : النقود، السندات، الأسهم، الأموال الطبيعية، رأس المال البشري.

ومنه فإن المدرسة النقدية الحديثة ترى أن التضخم هو نتيجة اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها فعندما يزداد عرض النقود فإن مستوى الأسعار سوف يرتفع، وأن أية محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام

للأسعار سوف تنتهي بوجود علاقة بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة، لذلك فإن النقداويين يرون أن التضخم دائما وفي أي مكان هو ظاهرة نقدية وفي هذا السياق يشير فريدمان إلى أن التضخم سببه الرئيسي هو الزيادة في كمية النقود بشكل لا يبرره النمو في الناتج الوطني، ويقول في هذه النقطة أن السبب المباشر للتضخم هو دائما وفي كل مكان يعود إلى زيادة سريعة بطريقة غير عادية لكمية النقود مقارنة بحجم الانتاج، وترى هذه المدرسة أن ظاهرة الافراط في عرض النقود يجب أن لا تبحث من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات فحسب، وإنما على ضوء تأثيرها على زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها، ولتحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم يطالب رواد هذه المدرسة بأن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب وزيادة حجم الانتاج وعدد السكان، وعلى النحو الذي يتناسب ورغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يرغبون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع (مطهري، 2021، صفحة 32)

- **نظرية التوقعات الرشيدة في تفسير التضخم:**

ينتمي أنصار هذا الاتجاه إلى التيار النيو كلاسيكي الذي يركز على مقولات المنافسة الكاملة وضرورة توفر المرونة التامة لتغيرات الأسعار والأجور، وأهمية ذلك في التوزيع الأمثل للموارد.

يعتبر john muth "خبير الاقتصاد الكلي الأمريكي (1930-2005) عمل بشكل مرور على التوقعات العقلانية التي عرفها مقاله سنة 1961، أول من صاغ هذه النظرية بشكلها المعروف، وهو الذي أعطاها التسمية الحالية من خلال بحث له بعنوان rational expectations and the theory of price movements .

التوقعات العقلانية ونظرية حركات الأسعار سنة 1961، محاولة لتفسير حركة الأسعار من خلال عملية التوقعات إلا أنها لم تستخدم إلا بعد الأعمال التي قام بها lucas سنة 1978 و sargent سنة 1973

و bano سنة 1977، وغيرهم حول التفسير النيو كلاسيكي للناتج والتضخم في السبعينات (مطهري، 2021، صفحة 33)

وينطلق أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة من فرض بسيط ينص على أن الأعوان الاقتصاديين هم رشيدون ويبحثون على تعظيم منافعهم وأرباحهم.

فهناك أمام كل وحدة اقتصادية كم معين من المعلومات، وعند إجراء التوقعات التي تبني عليها قرارات الأعوان الاقتصاديين في المستقبل، فلا بد أن نستخدم تلك المعلومات أفضل استخدام ممكن، لكي تكون التوقعات رشيدة والقرارات حكيمة.

تستند مدرسة التوقعات في مجال تفسير التضخم على نموذج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ومن أهم الدعائم التي قام عليها هذا النموذج في مجال النقود، هو مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية، حيث نظر الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى النقود على أنها مجرد ستار أو خداع تتغلف به الأشياء الحقيقية، أي أنها مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق، ولهذا فإن التغيرات التي تحدث في كمية النقود ليس لها أي تأثير على الجانب الحقيقي في الاقتصاد الوطني ويضاف إلى ما تقدم، أنه في ضوء افتراض حالة المنافسة الكاملة التي افترض الكلاسيك سيادتها، فإنه يفترض أن الأسعار توائم نفسها بنفسها طبقا للمتغيرات الحقيقية، الأمر الذي يعني أن هناك مرونة تامة لتحركات الأسعار ومن ثم لا توجد أية عناصر جمود تسيطر على الأسواق.

وفي ضوء هذه الافتراضات الكلاسيكية التي تعرضت إلى انتقادات عنيفة في الفكر الاقتصادي، يعتقد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة أنه لو توفرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة، فإن الزيادة التي تطرأ على عرض النقود يتصرف تأثيرها فقط إلى المستوى العام للأسعار، أما الاسعار النسبية فتظل كما هي، ومن ثم تظل خطط الانتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدا عن تأثير النقود، هذا شريطة وجود معرفة كاملة بخطط الحكومة في المستقبل تجاه عرض النقود من طرف المشاركين في النشاط الاقتصادي قصد استخدامها لمواءمة سلوكهم الاقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار (مطهري، 2021، صفحة 34).

2-3- أنواع التضخم:

تستعمل عدة معايير لتحديد الأنواع المختلفة للتضخم فهناك بعض الاقتصاديون الذين يستندون في تحديداتهم لأنواع التضخم على الأسباب المولدة ومنهم من يبني تحديداته على الخصائص أو الآثار المرتبة عليه.

وفيما يلي نتطرق إلى المعايير الثلاثة المستخدمة والمتمثلة في:

_معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان.

_معيار مصدر التضخم.

_معيار حدة التضخم.

2-3-1- درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

يعني درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان مدى فعالية الجهاز الذي تضعه الدولة من أجل مراقبة حركات مستويات الأسعار والتأثير فيها، فكلما كان هذا الجهاز قويا كلما كانت درجة التحكم مرتفعة والعكس صحيح، وبمعرفة مستوى التحكم تستطيع تحديد نوع التضخم المسجل في الاقتصاد.

- **التضخم الظاهر** :

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها. وفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

بالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في مستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية، ومنها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى العوامل النفسية للأفراد.

- **التضخم المكبوت**:

لقد أثبتت التجارب التي مرت بها الكثير من الدول ،إمكانية ظهور حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ومع ذلك تحافظ على استقرارها ، نتيجة لاتخاذ سياسيات تقتضي بتجميد الأسعار والحد من زيادتها ، لذلك يفضل الكثير من الاقتصاديين تعريف هذه الحالات بالظواهر التضخمية المكبوتة رغم ثبات الأسعار (مطهري، 2021، صفحة 15) ومن بين هذه السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم: وضع قيود و ضوابط تحد من الإنفاق الكلي، الرقابة على الصرف ، تحقيق فائض في الميزانية وتطبيق نظام البيع بالبطاقات .... إلخ، لكن سرعان ما تضطر الدولة بسبب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار. كما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار، وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق، لذلك يمكن

القول إن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستعبد فائضا في الطلب، ولكنها تعطل آثاره لفترة من الوقت، لحين يمكن أن تتجمع كمية نقدية سائلة كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالة إضافية (مطهري، 2021، صفحة 15)

وأحيانا تكون الظروف الاقتصادية والسياسية هي المجبرة للدولة على وضع إجراءات تحافظ بها على الأسعار، فمثلا في أوقات الحروب تلجأ الحكومات إلى إغلاق أوجه الإنفاق و تعتمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص للأفراد.

- **التضخم الكامن أو الخفي:**

يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار (مطهري، 2021، صفحة 15)

أو هو عبارة عن تضخيم في الدخول لا يصاحبه تضخم في الإنفاق (مطهري، 2021، صفحة 15)

ويعود في الظهور مثل هذا النوع إلى تدخل الدولة في فرض قيود مختلفة على الإنفاق مثل نظام توزيع السلع.

- **التضخم المستورد:**

إن اصطلاح كلمة المستورد على التضخم يعني ذلك التضخم الذي ينتقل من اقتصاد إلى اقتصاد آخر عبر قنوات التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، فمن خلال عملية استيراد بعض السلع والخدمات التي عرفت ارتفاعا في الأسعار فإنها حتما تؤذي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية، وتختلف درجة خطورة هذا النوع من التضخم من دولة لأخرى حسب درجة تفتحها للخارج.

2-3-2- مدى حدة الضغط التضخمي:

يميز الاقتصاديون من حيث حدة الضغط التضخمي بين الأنواع الآتي ذكرها:

- **التضخم الجامح:** هو الذي يمثل النوع المتطرف من التضخم، والذي يتحقق من خلال ارتفاعات سريعة وحادة في الأسعار، بحيث أن قيمة النقود تنخفض بدرجة كبيرة، إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية بصورة مهمة ومن خلال فترات زمنية قصيرة لذلك يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم، وعدم الاحتفاظ بها حيث يتم تلاقي

الانخفاض في قوتها الشرائية السريع والحاد وذلك عن طريق إنفاقها بأسرع ما يمكن والاحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقود (مطهري، 2021، صفحة 16)

يسمى أيضا بالدورة الخبيثة للتضخم ويحدث نتيجة لأن الارتفاع السريع في الأسعار يقود إلى زيادة الأجور بشكل كبير ينسجم مع هذه الزيادة في الأسعار وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في قطاعات إنتاجية مما يتسبب في تقليل أرباح القطاعات مما يدفعها إلى زيادة الأسعار التي تنتجها وهذا يدفع بدوره إلى المطالبة بزيادة الأجور وهكذا والشكل التالي يوضح ذلك، (مطهري، 2021، صفحة 17)

الشكل رقم (2-2): الدورة الخبيثة للتضخم:

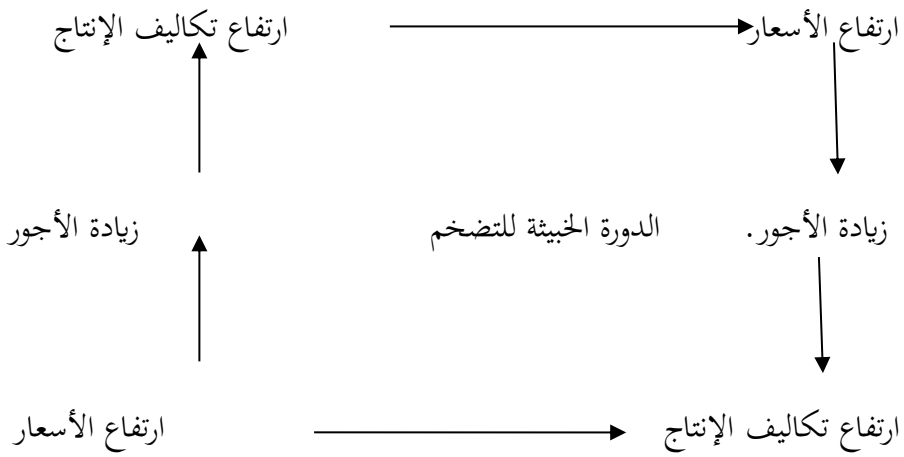

المصدر: (مطهري، 2021، صفحة 17)

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة عوامل عدة نذكر منها:

_التوسع غير الطبيعي في كمية النقود.

_التغير المستقل في التوقعات و الزيادات اللاحقة في العرض النقدي.

_النقص غير الطبيعي و الحاد في عرض السلع و الخدمات.

- **التضخم الزاحف (التدريجي):**

وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئة على ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل بالمقارنة بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن يؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

ويتسم هذا النوع من أنواع التضخم بالارتفاع البطيء في الأسعار ويحدث عندما يزداد الطلب ويكون الإنتاج(العرض) ثابتا (مستقرا) فيرتفع تبعا لذلك المستوى العام للأسعار بشكل طبيعي إلى 10% (مطهري، 2021، صفحة 17)

- **التضخم العنيف:**

و هو يتولد من التضخم الزاحف، و يكون أكثر عنفا و أقوى درجة حيث تدخل حركة الارتفاع في الأجور و الأسعار في حلقة مفرغة من الزيادات الكثيرة و المتتالية و قد اعتبر أرثر لويس أن حدود التضخم الزاحف يصل فيه معدل التضخم إلى 5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية و إذا تجاوز هذا الحد فالاقتصاد سيواجه ظاهرة تضخم عنيف و عندئذ تفقد النقود وظائفها الأساسية و خاصة بما يتعلق باعتبارها مخزن للقيمة و وحدة للحساب، و تصبح مجرد وسيط في المبادلات، و يتواجد هذا النوع في فترات الحروب و الأزمات الاقتصادية (مطهري، 2021، صفحة 18)

والشكل الموالي يلخص لنا أنواع التضخم من حيث مدى حدة الضغط التضخمي

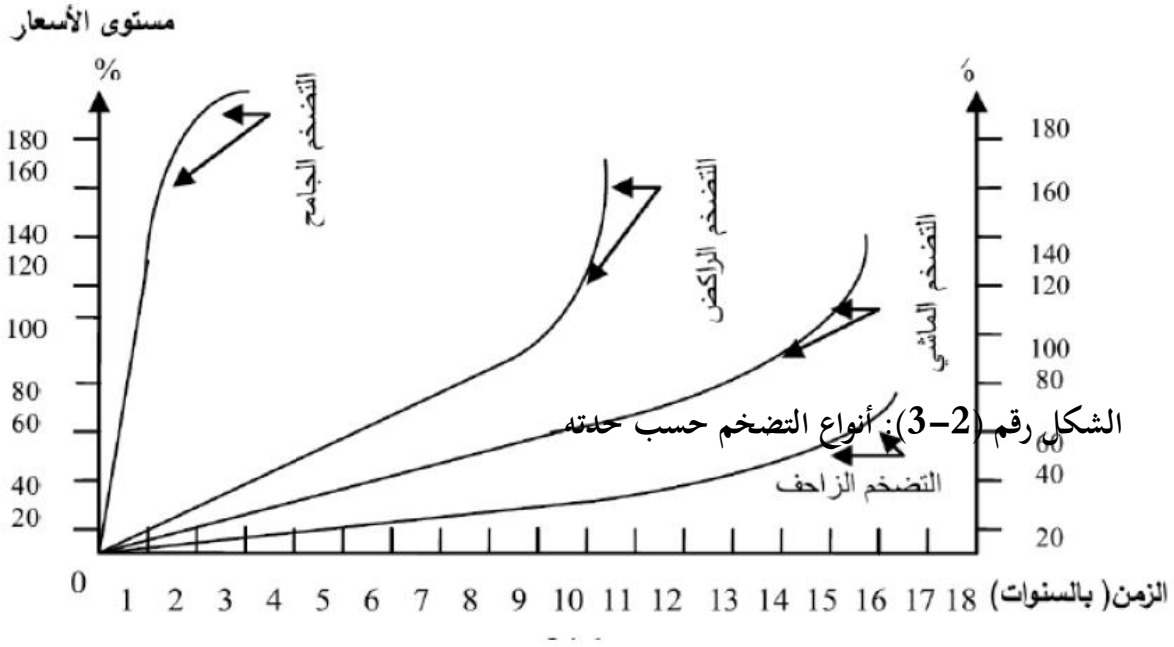

الشكل رقم (2-3): أنواع التضخم حسب حدته

المصدر: (مطهري، 2021، صفحة 18)

2-3-3- معيار مصدر التضخم :

في هذه الحالة نستطيع أن نميز بين ثلاثة أشكال هي :

- **التضخم الطبيعي الاستثنائي** :

يكون هذا النوع من التضخم في حالة ظروف طبيعية كانتشار الأمراض والأوبئة أو بسبب الزلازل والفيضانات، مثلما حدث سنة 2004 في دول جنوب شرق آسيا إذ ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية، حيث أن هذه الظواهر الطبيعية تعتبر سببا لنشأة الاتجاهات التضخمية.

- **التضخم من جانب الطلب** :

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات، ويرجع هذا التحليل إلى كل من فكسل و كينز خاصة عندما يكون الاقتصاد يعمل عند مستوى قريب من مستوى التشغيل الكامل، هذه الحالات تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات وعناصر الإنتاج فترتفع تكلفة الإنتاج وعليه ترتفع أسعار السلع والخدمات (مطهري، 2021، صفحة 19)

و قد تعددت الآراء حول هذا النوع من التضخم ، و اختلفت حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات عن الكميات المعروضة منها، فأرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغيير في أذواق الأفراد، و هناك من أرجعه إلى التغيير في كمية النقود ، بينما يرجعه آخرون إلى زيادة في الدخل و على ضوء ما سبق فإن زيادة كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية، كما أن الزيادة في الدخل لا يترتب عليها زيادة في الأسعار كونها ترتبط أساسا بزيادة الإنتاجية، و تعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقا لما تقدم نتيجة ارتفاع الطلب الكلي، عن العرض الكلي خاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل،

حيث تستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي و عدم قدرة الاقتصاد على زيادة كمية الإنتاج (مطهري، 2021، صفحة 20)

الشكل رقم (2-4): تضخم الطلب عند كينز

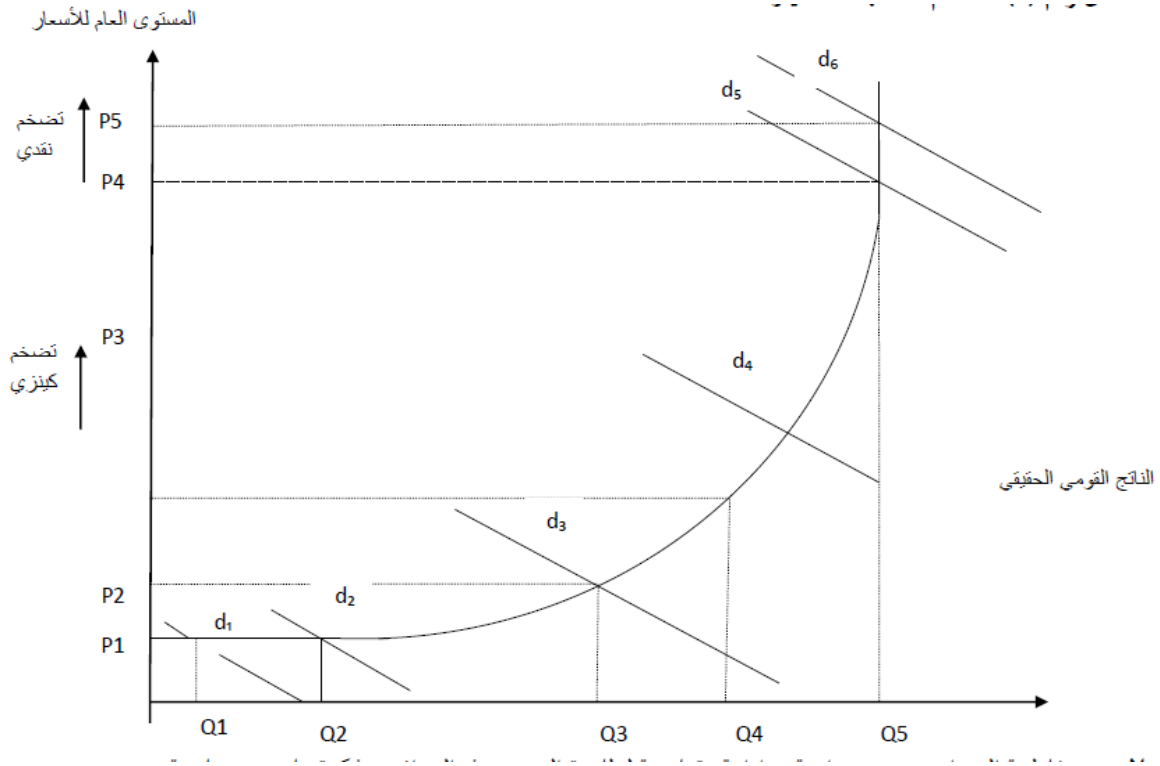

المصدر: (مطهري، 2021، صفحة 20).

- **التضخم الناشئ عن زيادة في التكاليف " تضخم دفعة النفقة ":**

و هو زيادة تكاليف إنتاج السلع و الخدمات بسبب ضغوط العمال لرفع أجورهم و بيان ذلك أنه بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة فإن العمال يطالبون بأجور أعلى للمقابلة لهذا الارتفاع ، هذه المطالبة برفع الأجور ستؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج في حالة الاستجابة لها ، حيث يقوم أرباب العمل برفع أسعار منتجاتهم لمواجهة هذا الارتفاع ، فيولد هذا تلاحق في ارتفاع الأسعار إلى حالات تضخمية خطيرة ، و ينعكس تضخم الأجور في حصول اتحادات العمال على زيادة في الأجور الإسمية بمعدلات تفوق معدلات التضخم مما يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية بمعدلات تفوق الزيادة في الإنتاجية ، و عادة ما يستجيب المحتكرون لأسواق السلع و الخدمات بزيادة في الأجور

بزيادة في الأسعار تفوق تكلفة الزيادة في الأجور مما يؤدي إلى توالي سلسلة من الزيادة في الأجور و الأسعار (مطهري، 2021، صفحة 21)

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن كل زيادة في الأجور لا تعتبر تضخما، إذ لا يترتب عن زيادة الأجور في قطاع معين رفع منتجات هذا القطاع، ولكن تصبح هذه الزيادة في الأجور تضخمية في حالة واحدة هي حالة إذا زادت هذه الأجور عن زيادات كلية الإنتاجية، وبناءا على هذا فإذا ارتفع مستوى الأجر بمعدل يفوق ارتفاع في الإنتاجية الكلية فإن الأسعار في هذه الحالة ينبغي أن ترتفع نظرا لسبق الزيادة في الأجور في الإنتاجية ويمكن اعتماد دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي لتوضيح تضخم التكاليف كما في الشكل الأتي:

الشكل رقم (2-5): علاقات مستوى الأسعار بالطلب والعرض الكليين

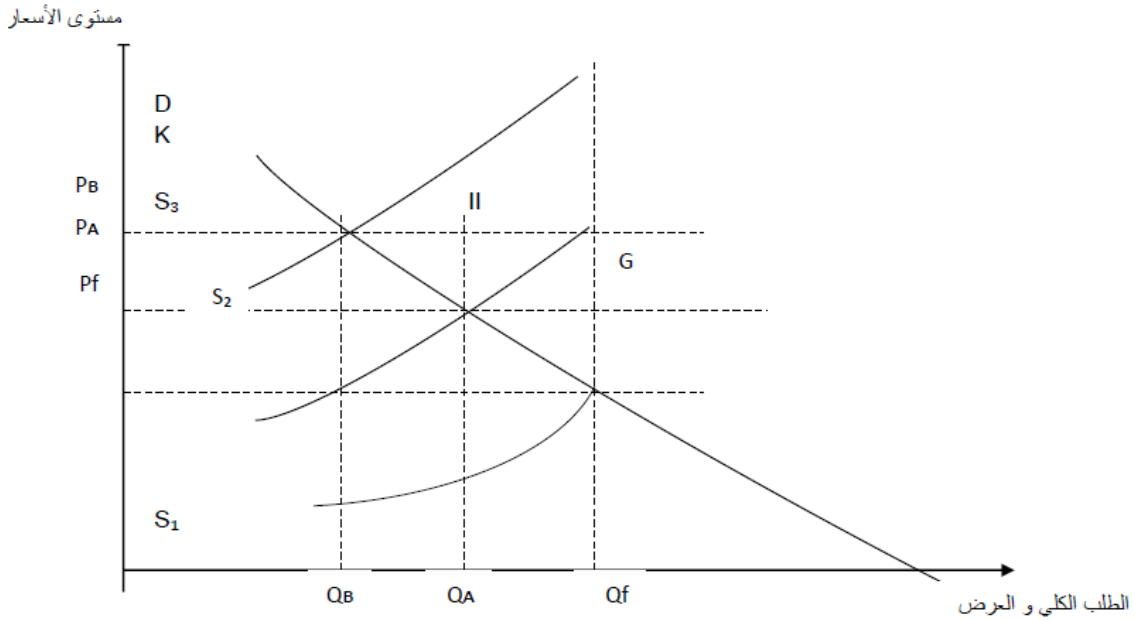

المصدر: (مطهري، 2021، صفحة 21)

3. القدرة الشرائية:

3-1- تعريف القدرة الشرائية.

تعددت تعاريف القدرة الشرائية كذلك في الفكر الاقتصادي، إلا أن هناك اتفاقا عاما من طرف الكتاب على ما يعنيه هذا المصطلح.

التعريف 1:

القدرة الشرائية هي كمية السلع والخدمات التي يكون بمقدور فرد ما أن يشتريها بواسطة دخله المتاح خلال مدة زمنية محددة (شهر أو سنة) و يعبر هذا المفهوم عن قدرة الأفراد على الاستهلاك وإشباع احتياجاتهم وينبئ عن مستوى معيشتهم ورفاهيتهم، ، وتنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين هما : القدرة الشرائية المحلية (internal purchasing power) التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد والقدرة الشرائية الخارجية (external purchasing power) التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى. (بولعجين و بيراز، 2021، صفحة 23)

التعريف 2:

القدرة الشرائية تشير إلى مقدار السلع والخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد، أو بشكل أكثر عمومية بالأصول الجازية وكما بين آدم سميث فإن امتلاك النقد يعطي القدرة على إمرة الآخرين من العاملين.

كما عرفت القدرة الشرائية بأنها القدرة على شراء السلع والخدمات أو كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة من النقد شراؤها (يوسف، 2016، صفحة 97).

التعريف 3: تعرف القدرة الشرائية power purchasing بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة وترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة، فتنخفض بانخفاض قيمة تلك العملة، وترتفع بارتفاع قيمتها حيث تعد تغيرات أسعار صرف العملة واحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر على محركات الاقتصاد من إنتاج واستهلاك (سواكر، 2023، صفحة 29)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف القدرة الشرائية على أنها كمية السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها فرد ما بواسطة دخله المتاح خلال مدة زمنية محددة.

3-2- العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية:

تتأثر القدرة الشرائية بمجموعة من العوامل أبرزها: (بولعجين و بيراز ، 2021، الصفحات 24-27)

- **الدخل المتاح**: الذي يشمل كافة المداخل الصافية للأفراد والأسر سواء كانت ناتجة عن أجور ومرتبات أو فوائد وأرباح أو عائدات مساهمات وغيرها، ويعد أصحاب الدخول الثابتة أكثر عرضة لمخاطر تذبذب القوة الشرائية خاصة عندما تكون نسبة التراجع في القوة الشرائية أكثر من نسبة المداخيل الحقيقية.

- **تقلبات سعر صرف العملة:** يعرف صرف عملة معينة بأنه عبارة عن عدد الوحدات من هذه العملة التي تدفع من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

وتؤثر التغيرات في سعر الصرف على الأسعار المحلية من خلال ثلاث قنوات كما يلي:

القناة الأولى: التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل، وفقا لآرائه فأن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية، فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سو تصبح أقل مما كانت عليه من قبل.

القناة الثانية: تبرز العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال تخفيض قيمة العملة، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى رفع الأسعار محليا نتيجة ارتفاع الواردات، إلا أن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات إلى اجمالي السلع المستهلكة وبدائل الواردات محليا.

القناة الثالثة: وفي حال تخفيض العملة أيضا أو تعويمها قد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الأجور والرواتب وذلك إذا تم إدراك دور النقابات العمالية والضغط الذي تزاوله للحفاظ على القدرة الشرائية للأجور.

- **آلية العرض والطلب:** كما تعد آلية العرض والطلب على العملة عاملا مهما في تحديد قوتها الشرائية، فكلما زاد الطلب على العملة في السوق، زادت قيمتها الأمر الذي ينعكس إيجابيا على قوتها الشرائية والعكس صحيح، أي كلما زاد عرض العملة انخفضت قيمتها وبالتالي تراجعت قوتها الشرائية.
- **التضخم والانكماش الاقتصادي:** يرتبط مفهوم التضخم والانكماش الاقتصادي بمفهوم القدرة الشرائية، إذ يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض العملة، الأمر الذي يساهم في انخفاض القوة الشرائية، مما يؤدي بدوره إلى حدوث التضخم الاقتصادي، ومن الجدير بالذكر أن حدوث الانكماش الاقتصادي يرتبط بانخفاض قيمة السلع فعندما تنخفض قيمة السلع ترتفع القوة الشرائية للعملة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، ويشار أيضا إلى أن حدوث الانكماش الاقتصادي يرتبط بتأخر النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الناتج المحلي، ويؤدي إلى حدوث ارتفاع في معدل البطالة.

- **التوقعات الاقتصادية:** تنخفض قيمة العملة في اقتصاد دولة ما بانخفاض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لهذه الدولة، ويعتبر بيع التجزئة، والناتج المحلي الإجمالي إحدى هذه المؤشرات، ومن الجدير بالذكر أن نسبة البطالة ترتفع بتأخر النمو الاقتصادي، كما يؤثر تأخر النمو سلبا على قيمة العملة ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لها.
- **العجز التجاري:** ينشأ العجز التجاري للدولة عندما ترتفع قيمة السلع المستوردة عن قيمة السلع المصدرة وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملة الدول الشريكة، كما يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي لبلد ما من العوامل التي تحدد سعر صرف عملته إلى جانب أسعار الفائدة والطلب على البضائع، ويعد الميزان التجاري أو واردات وصادرات البلد عاملا مهما أيضا إذ أن ارتفاع الطلب على سلعة منتجة في بلد ما، يرفع من قيمة عملة هذا البلد.
- **تسهيل الائتمان:** يعد تسهيل الائتمان واقراض الأفراد والشركات واحدا من العوامل المؤثرة في القوة الشرائية، حيث تتناسب هذه العملية تناسبا طرديا مع حجم الائتمان الممنوح من البنوك للأفراد والشركات، فكلما زادت القروض الممنوحة، زاد ايراد البنوك من فوائد هذه القروض مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال الانفاق إضافة إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي.

3-3- **الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر.** (بولعجين و بيراز ، 2021، الصفحات 27-32)

إن نصيب الفرد من الدخل الإجمالي قد انخفض في السنوات الأخيرة، في مقابل ارتفاع معدلات التضخم والتي تعبر عن ارتفاع الأسعار، مما يعبر عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

✓ **تداعيات جائحة كورونا:**

حيث مست تداعياتها اقتصادات العالم لما يقارب الثلاث السنوات، فالعديد من المواد ذات الاستهلاك الواسع وغيرها، عرفت ارتفاعا في أسعارها بسبب وجود أزمات سلسلة التوريد في العالم، و بسبب ظروف صحية أصبحت تنتج أقل مما كانت عليه قبل جائحة كورونا، ما يساهم في خفض المعروض السلعي في العالم ومن المعلوم أن قلة العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، و بالموازنة مع ارتفاع أسعار الطاقة، ارتفعت تكلفة الشحن وحتى تكلفة كراء الحاويات، لذلك ارتفع سعر السلع التي تستوردها الجزائر في اطار ما يسمى بالتضخم المستورد، أما ارتفاع سعر السلع المنتجة محليا فمرتبط بارتفاع سعر العديد من المواد الأولية اللازمة لتصنيع تلك السلع المستوردة ما أوجد صعوبة كبيرة في ضبط تكلفة الشراء أو تكلفة المدخلات الأساسية لهذه المواد.

✓ **انخفاض قيمة الدينار الجزائري:**

فقد الدينار الجزائري الكثير من قيمته من جويلية 2020 إلى ديسمبر2021، مما أدى إلى تحمل المستورد تكاليف إضافية بسبب ذلك، فالقدرة الشرائية أو القوة الشرائية للنقود الحقيقية ترتبط بقوة سعر صرف العملة فترتفع بارتفاع قيمة العملة، وتنخفض بانخفاض قيمة العملة لأنها تهم مصاريف كل الأسر أو الموارد البشرية في المجتمع وتشمل العمل المأجور والعمل الحر والمتقاعدين، والتفاوت في الدخل هو الذي يفرق بين متوسط القدرة الشرائية، وعليه فإن أي تحسن في القدرة الشرائية سيساهم في دفع النمو الاقتصادي والمساهمة في الإنتاج، تحريك الانفاق والاذخار وانعاش سوق العمل.

جدول رقم (2-2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة(2014-2022).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار	80.61	100.5	109.5	111.0	116.6	119.35	118.7	131.78	146.7

المصدر: (بولعجين و بيراز ، 2021، صفحة 28)

يعتبر استقرار سعر صرف العملة الوطنية من المؤشرات الهامة التي تدل على استقرار الوضع الكلي للاقتصاد، فتقلب سعر صرف العملة يهز الثقة بقيمة الدينار الجزائري ويعرف سعر الصرف بأنه" عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي". كما يعرف كذلك بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية

وقد عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2014-2022) عرف تراجعا كبيرا ومستمرا، ليشد هذا التراجع خلال الفترة الأخيرة كما يوضحه الجدول.

✓ **البيروقراطية:**

فمثلا ارتفع سعر مادة الحليب المعلب بسبب البيروقراطية والاحتكار فمصنعو هذه المادة قدموا طلبات لاستيراد بودرة الحليب أي المادة الأولية اللازمة لتصنيع منتج الحليب شهر جويلية 2020 الماضي، لكن لم تمنح لهم رخصة الاستيراد حتى شهر ديسمبر ما اضطرهم إلى استهلاك المخزون الاحتياطي من هذه البودرة، وهو السبب في توقف نشاط العديد من المصانع المنتجة لهذه المادة، حتى وان منحوا الرخص سيحتاج الأمر إلى وقت من أجل شراء هذه

البودرة من الأسواق العالمية، تم نقلها ومرورها عبر الجمارك والمخابر، لذلك يمكن اعتبار السبب في ارتفاع سعر هذه المادة بيروقراطية الإدارة، بل في بعض الأحيان أدى إلى ندرتها في السوق، بالإضافة إلى احتكار السوق من قبل التجار وتكديس السلع والتعاملات غير القانونية وغياب الوعي الاقتصادي والضمير المهني لدى المواطن وكذا التجاري، والتحكم في أسعار السلع واللامبالاة في عملية التعامل التجاري

- ✓ **خفض الواردات:**

وانعكاس خفض الواردات من 60 مليار دولار إلى 30 مليار دولار في سنة ونصف يستدعي وقف دخول العديد من المنتجات مما أدى إلى قلة في المعروض السلعي، ما ينعكس على سعرها لتشهد ارتفاعا محسوسا في السوق مؤكد أن سياسة خفض الواردات تهدف في الأساس إلى محافظة على احتياطي الصرف من العملة الصعبة وتشجيع المنتج المحلي، فالتكلفة يتحملها المواطن من خلال ارتفاع الأسعار، فعند وقف استيراد بعض المواد الاستهلاكية ومع القول بأن الجزائر ستنتجها محليا يتحمل المواطن عن الأسعار طوال المدة الفاصلة بين وقف الاستيراد واطلاق صناعة المنتجات المعنية بإنتاجها أو تصنيعها محليا، فأهم أولويات الحكومية اليوم، هو المحافظة على احتياطي الصرف حتى لا ينزل لأقل من 40 مليار دولار، لأن صندوق النقد الدولي يقيم قوة الدولة اقتصاديا وابتعادها عن المديونية باحتياطي صرف يغطي احتياجات الدولة من الاستيراد لحوالي 10 إلى 12 شهرا. بمعنى أن الجزائر تستورد 30 مليار دولار، يجب أن يكون احتياطي الصرف عندها في حدود هذا العدد أو أكثر لتلبية احتياجات الجزائر لمدة 12 شهرا، ما يبعدها عن خيار المديونية، لذلك تعمل الجزائر على خفض الواردات ورفع الصادرات التي لا نعرف أن كان التصدير من فائض السلع أو من احتياجات السوق.

- ✓ **تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية:**

يقول البنك الدولي أن انكماش قيمة العملة في معظم الاقتصادات النامية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على نحو قد يفاقم أزمات الغذاء والطاقة التي يشهدها بالفعل كثير من هذه البلدان، جاء ذلك في أحداث إصدار للبنك الدولي من نشرة "آفاق أسواق السلع الأولية" ويشير التقرير إلى أن أسعار معظم السلع الأولية محسوبة بقيمة الدولار قد تراجعت عن مستويات ذروتها بفعل المخاوف من ركود عالمي وشيك، ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير2022، انخفض سعر نفط برنت الخام مقوما بالدولار الأمريكي نحو 6 بالمائة، ولكن بسبب انخفاض قيمة العملات، شهد قرابة 60 بالمائة من اقتصاد الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط ارتفاع أسعار النفط بالعملة المحلية في خلال هذه الفترة وشهد نحو 90 بالمائة من هذه الاقتصادات أيضا زيادة أكبر أسعار القمح

بالعملات المحلية بالمقارنة بزيادة الأسعار بالدولار الأمريكي، يؤدي ارتفاع أسعار سلع الطاقة التي تعد من مستلزمات الإنتاج الزراعي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وخلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2022 بلغ معدل تضخم أسعار المواد الغدائية في منطقة جنوب آسيا في المتوسط أكثر من 20 بالمائة إما معدل تضخم أسعار الأغذية في المناطق الأخرى ومنها أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال افريقيا، وافريقيا جنوب الصحراء، وشرق اروبا وأسيا الوسطى فقد تراوح في المتوسط بين 12% و15%، وكانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي المنطقة الوحيدة التي انخفض فيها معدل تضخم أسعار المواد الغذائية فيما تعزى جزئيا إلى الأسعار المستقرة بوجه عام للأرز وهو الغذاء الرئيسي في المنطقة

- ✓ **ارتفاع أسعار مختلف المواد الاستهلاكية:**

من الواضح أن تأثير ارتفاع الأسعار الأغذية يبلغ أشد درجاته بالنسبة للفقراء الذين يعتمدون على الأغذية المشتراة فارتفاع الأسعار لا يؤثر فقط في استهلاكهم الغذائي من حيث الكمية والنوعية، بل يؤثر أيضا على انفاقهم بوجه عام، وان كان أوضح مؤشر لهذا التأثير السلبي هو حالة الاضطراب الاجتماعي وأعمال الشغب التي اندلعت في مختلف أنحاء العالم نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

فارتفاع سعر المواد الأولية في السوق العالمية، يستدعي رفع الدعم الحكومي للمصنعين بالموازاة مع هذا الارتفاع، لأن المصنع سيواجه صعوبة لضبط تكلفة مادة معينة ومحاربة المضاربة والبيروقراطية، فارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية هو نتاج لكل ما سبق

- ✓ **انخفاض الأجور:**

إن علاقة مستوى المعيشة بالأجر علاقة طردية وإيجابية، فالأجر الجيد يؤدي إلى مستوى معيشة جيد. ولا يمكن قياس مستوى المعيشة فقط بمقدار الأجر أو الدخل فقط، بل هناك مؤشرات أخرى، وفي ظل هذا الصراع بين الدخل وارتفاع الأسعار وتدهور المعيشة يسعى الأجير للبحث عن طرق لزيادة مداخيله حتى لو تطلب اللجوء للعمل الإضافي الموازي. فقد قفزت أسعار السلع الغذائية واسعة الاستهلاك بنسب فاقت 100%في العديد من الأصناف خلال الفترة الممتدة من 2012-2021، بينما ارتفع الحد الأدنى للأجور في الجزائر بمقدار 2000 دينار الجزائري أي ما يعادل حاليا 14.69 دولار بسعر الصرف الرسمي خلال الفترة نفسها، وتحديدا من 18 ألف دينار في سنة 2012 إلى 20 ألف دينار(146.9 دولار) في سنة 2021، و هو ارتفاع هزيل لا يسمن ولا يغني من جوع،

وحسب أحدث نسخة من مؤشر متوسط صافي الراتب الشهري الصادر عن موقع mumbeo المتخصص بمقارنة غلاء المعيشة بين دول ومدن العالم، احتلت الجزائر المرتبة 103 عالميا من بين 109 في تصنيف متوسط صافي الراتب الشهري، بمتوسط دخل 245.36 دولار شهريا، متفوقة بذلك على مصر فقط223.51 دولار شهريا وسوريا 75.98 دولار شهريا التي احتلت المرتبة الأخيرة.

4. العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية.

4-1- أثر التضخم على القدرة الشرائية: (محمد عادل قصري، كمال كرمة، 2023، صفحة 229)

تتأثر القوة الشرائية للنقود بالتغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات في السوق، ذلك أن قيمة النقود تحدد بكمية (أو مقدار) السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة في زمان ومكان معينين، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات في السوق (من جراء زيادة الطلب أو نقص المعروض منها)، فإن ذلك يعني أن وحدة النقود التي كانت تشترى كمية معينة من السلع والخدمات لم يعد بوسعها شراء نفس الكمية من السلع

والخدمات وهو ما يحصل حاليا في السوق الجزائرية حيث تراجعت القدرة الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار أي ارتفاع نسبة التضخم (على غرار دول العالم).

ويعود ارتفاع نسبة التضخم في الجزائر إلى مجموعة من المحددات أو الأسباب والتي يمكن إجازتها فيما يلي:

-وجود فائض في الطلب الكلي مقابل محدودية العرض الكلي حيث أنه في ظل عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الجزائري على مواكبة الزيادة المطردة في الطلب الكلي الناجم عن زيادة النمو الديمغرافي وما يتبعه من توسع الفئات العمرية المستهلكة لمختلف السلع والخدمات، وتغير السلوك الاستهلاكي للكثير من العائلات الجزائرية التي تغير نمط معيشتها (وجود طلب إضافي على بعض السلع والخدمات التي كانت تصنف في الماضي في خانة عدم الضروريات، الاستهلاك خارج المنزل بفعل الدراسة والعمل والاستشفاء والسياحة...الخ) فضلا عن الميل إلى الاستهلاك غير العقلاني(التبذير خاصة خلال شهر رمضان المبارك) ، ناهيك عن تركز الكثير من العائلات في المناطق الحضرية غير المنتجة للغذاء وهجران المناطق الريفية التي كانت على الأقل تضمن انتاج الغذاء المحلي للكثير من هذه العائلات مثل اللحوم بمختلف أصنافها والأجبان، والحليب، دون أن نغفل عن الزيادة المستمرة للانفاق الحكومي، واعتماد إجراءات تخفيض الواردات لجأت إليها الحكومة بهدف الحد من نزيف العملة الصعبة ما تسبب في اختفاء أو ندرة بعض

السلع من السوق المحلية مع بقاء الطلب الكلي دون تغير، كل هذه العوامل ساهمت في الضغط على الطلب الكلي مما أدى إلى ظهور التضخم، وبالتالي تراجع القدرة الشرائية.

وهذا ما يتوافق مع النظرية الكينزية التي ترى أنه" إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناضرة في حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على ارتفاع مستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى حالة تضخم حقيقي في الاقتصاد.

-زيادة عرض النقود: شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ضغوطا كبيرة على التوازنات المالية للدولة بسبب تراجع المداخل الوطنية نتيجة تراجع أسعار البترول، وتآكل احتياطي الصرف من العملة الصعبة، ونصوب صندوق ضبط الموارد، ما دفعه إلى اعتماد خيار التمويل غير التقليدي أي طباعة النقود وضخها في الاقتصاد، لكن هذا الخيار لم يكن ليحقق الشراء الكثير في ظل ثبات المعروض السلعي والخدماتي، والذي قاد إلى نتيجة حتمية وهي ارتفاع المستوى العام للأسعار أي ظهور التضخم.

وهذا ما يتوافق مع النظرية الكمية للنقود التي ترى" الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة الاختلالات بين الانفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات"

-التضخم المستورد: يظهر التضخم في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي عبر قناة التجارة الدولية من خلال أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار في السوق المحلية، بالإضافة إلى تأثير أسعار الصرف عليها وهو ما يحدث في الجزائر حاليا حيث يظهر التضخم المستورد بسبب الاعتماد كثيرا على الواردات في تغطية الطلب المحلي على السلع والخدمات التي تكون أسعارها مرتفعة في بورصات الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال، عندما ترتفع أسعار الطاقة عالميا (كما هو حاصل الآن مع أسعار الغاز التي بلغت مستويات قياسية) تزيد تكلفة انتاج الكثير من المنتجات (بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود التي تستهلكه المصانع، ارتفاع تكاليف الشحن والنقل...الخ)، فتعمد الدول المنتجة للسلع (المصدرة) إلى امتصاص فوارق وهوامش التكاليف أو الزيادة الناتجة عن هذا الارتفاع فتعمد إلى زيادة أسعار منتجاتها(سلع نهائية، مواد أولية، مدخلات) التي تصدرها للدول المستوردة حال الجزائر، وهذا يعني ارتفاع أسعار هذه السلع داخل السوق المحلية مسببة بذلك حدوث التضخم المستورد.

ومما هو جدير بالذكر أن معظم اقتصاديات الشركاء التجاريين للجزائر شهدت ارتفاعا كبيرا في نسب التضخم خاصة سنة 2020، والتي يمكن وصفها سنة التضخم العالمي.

4-2- أثر القدرة الشرائية على التضخم:

لا تقتصر العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية على التأثير الأحادي الاتجاه، بل أن القدرة الشرائية بدورها تلعب دورا مهما في تحريك معدلات التضخم، فعندما ترتفع القدرة الشرائية نتيجة لتحسن الدخول أو زيادة الأجور أو انخفاض الضرائب، يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وفي حال لم يقابل هذا الطلب زيادة موازية في العرض، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، أي ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد. وتزداد هذه الضغوط في حال توقع الأفراد استمرار ارتفاع الأسعار، فيسارع إلى الشراء تحسبا لما هو قادم، مما يزيد من حدة التضخم في حلقة تغذي نفسها.

في المقابل.. وإن ضعف القدرة الشرائية ينعكس في شكل انخفاض في الانفاق الاستهلاكي، وهو ما قد يسهم في الحد من معدلات التضخم وحتى يؤدي إلى ركود الاقتصادي تضخمي، إذا استمر ضعف النمو رغم بقاء الأسعار مرتفعة، وبالتالي فإن القدرة الشرائية تمثل متغير أساسيا في فهم ديناميكية التضخم والتحكم في مستوياته عبر السياسات الاقتصادية المناسبة.

*على غرار ما ذكر يمكنني القول بأن القدرة الشرائية: هي القوة التي يتمتع بها دخل الفرد أو الأسرة في اقتناء السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وهي تعكس العلاقة بين مستوى الدخل العام ومستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد. أي أنها تعبر عن حجم السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية معينة.

5. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية

لقد تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية موضوع التضخم من جهة والقدرة الشرائية من جهة أخرى سواء في السياق النظري أو من خلال تطبيقات ميدانية في بيئات اقتصادية مختلفة.

1.5. الدراسات السابقة

في ما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة:

- **دراسة سعيد هتهات 2006** رسالة ماجستير بعنوان دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر اعتمدت هذه الدراسة على الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي لنمذجة سلسلة معدل التضخم للفترة (جانفي 1990- ماي 2005).

وتوصل هذا النموذج إلى أن ظاهرة التضخم في الجزائر سوف تشهد استقرار بعد الفترة المذكورة أعلاه في حين يبين تقدير معادلة فليبس وجود تبادل بين التضخم والبطالة في الجزائر.

–دراسة مطهري بهاء الدين (2022) مذكرة دكتوراه بعنوان محاولة استهداف التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية حالة الجزائر (1990-2019)، توضح هذه الدراسة كيفية استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية اللازمة للوصول إلى استهداف معدل التضخم الأمثل في الجزائر والوصول إلى تحقيق الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة بدون تضخم، هذا ما يسمح بزيادة القدرة الشرائية للأفراد.

–دراسة فايزة بولعجين –نوال بيراز– قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر (المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الاعمال، 2021).

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائرية واستعراض تطور المؤشرات المتعلقة بها، وتوصلت إلى أن القدرة الشرائية للمواطن جزائري في تقهقر، خاصة في الآونة الأخيرة رغم جهود الدولة في محاولة رفع القدرة ضمن بعض التدابير غير الكافية مثل: محاربة المضاربين ورفع الحد الأدنى للأجور. والتي من أهم أسبابها تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري وانخفاض الأجور في الجزائر.

– **دراسة محمد عادل قصري وكمال كرمة** تحت عنوان "القدرة الشرائية في الجزائر– أسباب التراجع وإجراءات المعالجة –دراسات تحليلية" مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2023..

تهدف هذه الدراسة إلى موضوع القدرة الشرائية في الجزائر من خلال فهم أسباب تراجعها وانعكاساتها على المستهلكين الجزائريين واعتمدت على الجانب التحليلي للمتغيرات والعوامل ذات الصلة المباشرة بالقدرة الشرائية كالتضخم وصرف الدينار الجزائري، واسقاطات جائحة كورونا، وخلصت الدراسة إلى أن تراجع القدرة الشرائية في الجزائر كان استجابة حتمية لارتفاع معدل التضخم في الجزائر والعالم ككل (التضخم المستورد)، وتراجع سعر صرف الدينار الجزائري، ناهيك عن تداعيات الازمة الصحية، فضلا عن وجود ممارسات غير تجارية داخل السوق المحلية

كالمضاربة، كل هذه العوامل ساهمت في انخفاض الأجور الحقيقية، الامر الذي دفع الجهات الوصية التي تبني إجراءات عاجلة لدعم وتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين كإقرار الزيادة في الأجور الاسمية من خلال التعديل في مكوناتها.

2.5. تميز الدراسة الحالية

رغم وجود بعض الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مرتبطة بالتضخم أو القدرة الشرائية في الجزائر، إلا أن هذه الدراسة تميزت بالربط بين المتغيرين ألا وهما التضخم والقدرة الشرائية في دراسة واحدة والعلاقة العكسية الديناميكية التي تجمعهما وتركيزها على البعد الاجتماعي والاقتصادي معا.

6. خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الجانب النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في التضخم والقدرة الشرائية عن طريق تقديم تعريف للتضخم وتقديم النظريات المفسرة له وانواعه ثم ماهية القدرة الشرائية والعوامل المؤثرة فيها والأسباب التي أدت إلى انخفاضها وفي الأخير تأثير التضخم على القدرة الشرائية والعكس.

كما توصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والقدرة الشرائية حيث كلما ارتفع معدل التضخم انخفضت القدرة الشرائية والعكس صحيح وأن القدرة الشرائية لا تتأثر فقط بالتضخم بل هناك عوامل أخرى.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية حول التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر

1. تمهيد:

يعد التضخم من المؤشرات الاقتصادية الأكثر تذبذبا حيث تؤثر تغيراته مباشرة على القدرة الشرائية للفرد، ففي الجزائر شهدت السنوات الأخيرة تقلبات واضحة في معدل التضخم ناتجة عن عوامل محلية وأخرى خارجية. ويهدف هذا الجانب التطبيقي إلى تحليل هذه الظاهرة من زوايا مختلفة: أولا تطور معدل التضخم وأثره على الأسعار وانعكاسه على المعيشة، ثم العلاقة بين الأجور ومعدل التضخم، وأخيرا تدخل الدولة لمكافحة التضخم وتعزيز القدرة الشرائية.

2- دراسة أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر

2-1- تطور معدل التضخم في الجزائر من 2011 إلى 2023.

قبل التطرق إلى تطور معدل التضخم في الجزائر سنقوم بتعريف معدل التضخم على أنه النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار عن الفترة السابقة ويحسب كالتالي: (المعهد المصرفي المصري، 2012، صفحة 09)

$$\text{معدل التضخم في سنة } 2 = \frac{(\text{مؤشر أسعار المستهلك}2 - \text{مؤشر أسعار المستهلك}1)}{\text{مؤشر أسعار المستهلك } 1} * 100$$

فيما يلي تطور معدل التضخم للفترة 2011 الى 2023 في الجزائر:

الجدول رقم (3-1) : تطور معدل التضخم في الجزائر من 2011 إلى 2023

السنة	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
معدل التضخم	7.18	9.4	7.23	2.09	2.35	3.5	5.9	6.4	4.4	2.9	4.15	9.9	5.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات من 2011 الى 2023

والذي يمكن التعبير عنه بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): **تطور معدل التضخم في الجزائر من 2011 إلى 2023**

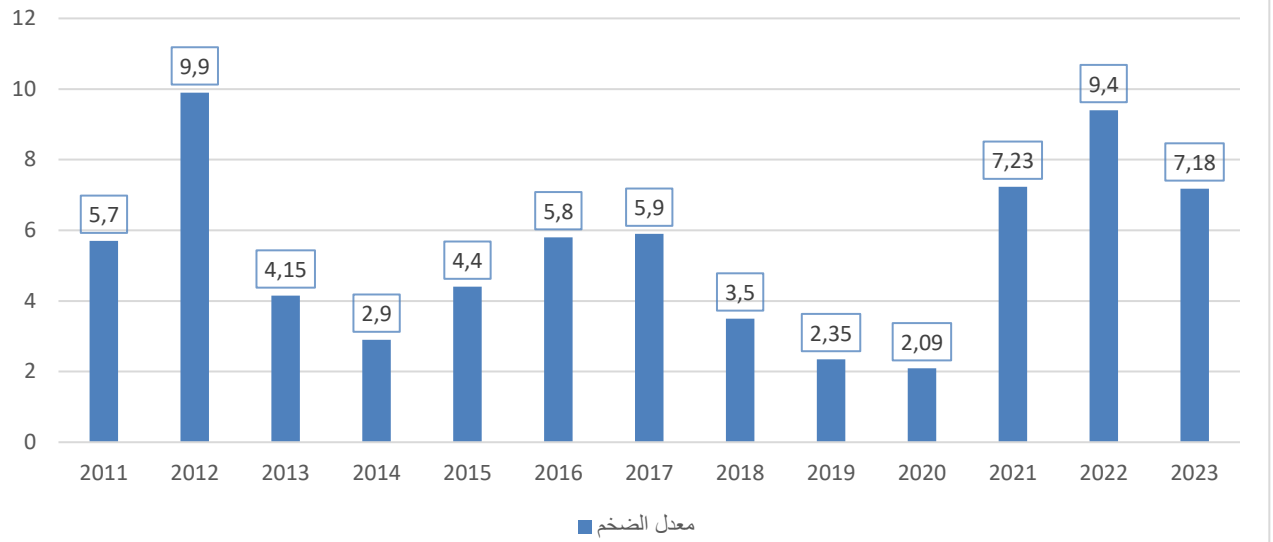

المصدر: بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه تذبذبا في تطور معدل التضخم خلال الفترة من 2011 إلى 2023.

الفترة 2011-2012 :

نلاحظ ارتفاع في معدل التضخم من 5.7% إلى 9.9% بفارق 4.2% ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في الأسعار الدولية للمنتجات الفلاحية المستوردة وأسعار الإنتاج الصناعي حيث أدت هذه العوامل الأساسية للتضخم لرفع المستوى العام للأسعار خصوصا:

- النمو القوي للكتلة النقدية.
- الزيادة المعتبرة للأجور.
- مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة والمتزايدة بقوة (التضخم المستورد). (بنك الجزائر، 2011، صفحة 46)

الفترة 2012-2014:

نلاحظ في هذه الفترة، انخفاض شديد من نسبة 9.9% إلى 2.9% بفارق 7%، مما يمثل تراجع واسع وسريع وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المنتجات الغذائية ما عدا غبرة الحليب التي شهدت ارتفاعا قويا إضافة إلى انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة. إذ انخفض المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية (لحوم، سكر، حبوب،

زيوت غذائية) المعتمد من طرف منظمة الأمم المتحدة للتغذية والفلاحة (FAO) ب 1.64% باستثناء مؤشر مشتقات الحليب الذي ارتفع ب 25.37% (تقرير سنوي لبنك الجزائر، 2013، الصفحات 41-42)

الفترة 2014– 2017:

نلاحظ ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 3% وذلك من 2.9% الى 5.9% وهذا راجع لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية بحدة رغم انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية الرئيسية التي تستوردها الجزائر خاصة القمح 225 دولار للطن الواحد، ومسحوق الحليب كامل الدسم الذي بلغ سعره 2508 دولار للطن الواحد سنة 2015، أما في سنة 2016 استمر انكماش أسعار الحبوب والحليب ومشتقاته على عكس أسعار السكر والزيوت الغذائية والسلع الأخرى التي ارتفعت للمرة الأولى منذ سنة 2012.

بعد سنتين متتاليتين من تسارع التضخم، نلاحظ استقرار نسبي في معدل التضخم (تباطؤ) ففي السوق العالمية ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية بحدة بعد خمسة سنوات من التراجع ففي 2017 ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بنسبة 8.1% أعلى زيادة منذ 2012، ويعود أصل هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الحبوب والزيوت الغذائية ومنتجات الحليب باستثناء أسعار السكر التي عرفت انخفاضا حادا.

الفترة 2018–2020:

انخفاض في معدل التضخم، وهذا راجع إلى الانكماش المقدر بـــ 3.5% في سنة 2018 في السوق العالمية حيث انخفضت أسعار المنتجات الغذائية المستوردة من طرف الجزائر، والمتمثلة في السكر، الزيوت النباتية ومنتجات الحليب باستثناء الحبوب. (بنك الجزائر، 2019، صفحة 35)

الفترة 2021–2022:

نلاحظ ارتفاع معدل التضخم في هذه الفترة بسبب امتصاص السيولة وارتفاع أسعار جميع مجموعات المنتجات الغذائية عالميا كالزيوت النباتية بنسبة 65.8% والسكر بنسبة 37.5% ومنتجات الحليب بنسبة 17% واللحوم بنسبة 12.9%، كذلك نلاحظ ارتفاع متوسط الأسعار عند الانتاج الصناعي خارج المحروقات بنسبة 7.4%، ومتوسط الأسعار للصناعات المعملية بنسبة 7.9%

كل هذا الارتفاع بسبب تأثير الأزمة الصحية (جائحة كوفيد19)، من خلال التدابير المتخذة من طرف الدولة الجزائرية مثل الحجر الصحي وتجميد النقل بأنواعه، انقطاع سلاسل التوريد العالمية وزيادة الطلب على السلع. (بنك الجزائر، 2022، صفحة 33)

الفترة 2022-2023:

في هذه الفترة انخفض معدل التضخم من 9.4% إلى 7.18% وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها:

- تراجع الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية وتراجع الطلب وتعزيز سلاسل الإمداد بعد فترة الجائحة ومجهودات الدولة في ترشيد الدعم ومكافحة المضاربة وتقليص الاستيراد. (بنك الجزائر، 2023، صفحة 28)
- **ملاحظة**: لقد اكتفينا في دراستنا بتحليل المواد التي عرفت تغيرا كبيرا في الأسعار (باعتبار المواد الغذائية والوقود تمثل نسبة كبيرة من نفقات الأسر).

3-2- الأجور ومعدل التضخم:

تعد الأجور من أهم المحددات المؤثرة في القدرة الشرائية للمواطن، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بمعدل التضخم، إذ أن أي ارتفاع في الأسعار دون توازن في نمو الأجور يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي مما ينعكس سلبا على مستوى المعيشة.

وخلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023 شهدت الجزائر عدة تحولات في مستويات التضخم، رافقها تفاوت واضح في سياسات الأجور.

وبما أنه لا يمكننا الحصول على معلومات عن جميع الأجور في الجزائر سنقوم بالاعتماد على الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG الذي يعتبر كقاعدة أساسية للأجور في الجزائر ويراعى عند تحديده حسب المادة 87 من القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل ما يلي:

- متوسط الإنتاجية الوطنية المسجلة.
- الأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك.
- الظروف الاقتصادية العامة.

حيث تطور من سنة 2011 إلى 2023 كالآتي:

الجدول رقم (3-2): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون من 2011 إلى يومنا هذا

السنة	الأجر SNMG
2011	15000
2012 إلى 2018	18000
2018 إلى يومنا هذا	20000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (المرسوم التنفيذي رقم 11-396، 2011)

غالبا ما لم تكن الزيادات في الأجور مواكبة لمعدلات التضخم، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية للمواطن.

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1) و الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن في الفترة 2011-2012 سجل معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا 5.7% في 2011 و 9.9% في 2012 تم إقرار زيادات معتبرة في الأجور و الرواتب خاصة في القطاع العمومي كرد فعل على التوترات الاجتماعية إلا أن وتيرة ارتفاع الأسعار تجاوزت وتيرة زيادة الأجور، مما جعل أثرها محدودا على المدى المتوسط أما في الفترة 2013-2016 اتسمت هذه الفترة بتذبذب معتدل في معدلات التضخم (ما بين 2.9% إلى 5.8%) لم تسجل إصلاحات كبيرة في نظام الأجور، واقتصرت التعديلات على بعض القطاعات فقط، انعكس ذلك على استقرار هش في القدرة الشرائية مع تأثر الطبقة الوسطى بشكل عام في الفترة 2017-2019، شهدت هذه السنوات انخفاضا تدريجيا في معدلات التضخم (من 5.9% إلى 2.35%) غابت زيادات الأجور الواسعة وتواصل تجميد التوظيف في القطاع العام، فرغم تراجع التضخم إلا أن الركود الاقتصادي ساهم في تآكل تدريجي للدخل الحقيقي نتيجة ضعف النمو.

أما الفترة 2020-2023 : ارتفع معدل التضخم من 2.09% (2020) إلى 7.18% (2023 متأثرا بالأزمة الصحية العالمية، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، ولم تشهد الأجور زيادات حقيقية في هذه الفترة إلا مؤخرا خاصة بعض مطالب اجتماعية حادة، كما انخفضت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري انخفاضا ملحوظا خصوصا مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة ومن خلال ما ذكرناه سابقا يمكننا القول بأن تطور الأجور في الجزائر ظل أقل من معدلات التضخم في العديد من السنوات، مما أدى إلى تراجع حقيقي في القدرة الشرائية، هذا الوضع أثر سلبا على فئات واسعة من المجتمع، خاصة أصحاب الدخل الثابت والمتقاعدين، كما زادت الفوارق بين الأجور

وأسعار السلع الأساسية، ما خلف اختلالا في العدالة الاجتماعية وأضعف الطلب الداخلي، وبالتالي ضرورة تبني سياسات أكثر مرونة في مراجعة دورية للأجور ترتكز على المؤشرات الفعلية للأسعار والاحتياجات الأساسية.

3-3- دور الدولة في مكافحة التضخم وتعزيز القدرة الشرائية.

تتولى الدولة دورا أساسيا في مكافحة التضخم وزيادة القدرة الشرائية، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والتدابير التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى معيشة المواطن الجزائري.

أولا: دور الدولة في مكافحة التضخم.

تعلب الدولة دورا حاسما في الحد من معدلات التضخم من خلال أدوات اقتصادية ونقدية وتنظيمية ومن بين أهم الآليات:

- **السياسات النقدية:** يرى بعض الاقتصاديين أنه في ظل حدوث التضخم يجب إتباع سياسة نقدية انكماشية تضمن تخفيض حجم الائتمان ومن أهم أدوات هذه السياسة ما يلي:
  - قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم و/أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني و/أو الدخول، كبائع في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات الكمية للسياسة النقدية تحد من قدرة البنوك على منح ائتمان ومن ثم الزيادة في عرض النقود مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي.
  - رفع أسعار الفائدة على الودائع مما يشجع على زيادة الادخار ويحد من الاستهلاك، ومن ثم يعوق زيادة الطلب الكلي.
  - تغطية عجز الموازنة العامة للدول من خلال موارد حقيقية وليس من خلال الإصدار النقدي.
  - ربط معدل الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع النمو في الناتج المحلي الحقيقي.
- **السياسات المالية:** يرى البعض الآخر من الاقتصاديين اتباع سياسة مالية انكماشية تحد من زيادة الطلب الكلي ومن أهم أدوات هذه السياسة ما يلي:
  - تخفيض الانفاق العام غير المنتج.
  - تحسين تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي للحد من عجز الميزانية.
  - توجيه الدعم نحو القطاعات المنتجة بدلا من النفقات غير الفعالة.
- **الرقابة على الأسعار والأسواق:**
  - فرض رقابة على أسعار المواد الأساسية (الخبز، الحليب، الوقود)

- دعم السلع ذات الطابع الاجتماعي لتخفيف العبء على المستهلك وخاصة الفئات الأكثر ضعفا.
- تشجيع الانتاج المحلي وذلك بدعم الفلاحيين والصناعيين لزيادة العرض المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، ما يقلل الضغط على الأسعار، وتسهيل الاستثمار في قطاعات الانتاج الأساسية.

أمثلة عن السياسات الجزائرية:

1- دعم المواد الأساسية، حيث حافظت الدولة الجزائرية على نظام الدعم الواسع لمواد أساسية مثل: الخبز، الحليب، السكر، الزيت، الوقود.

- هذا الدعم ساعد في كبح التضخم الهيكلي، خاصة في أسعار المواد الغذائية حتى مع ارتفاعها عالميا.

2- الرقابة على الأسواق: إنشاء وتفعيل جهاز رقابة "قمع الغش والممارسات التجارية غير النزيهة".

- تسقيف أسعار بعض المنتجات الزراعية خلال الموسم لتفادي المضاربة.

3- سياسة نقدية متحفظة عبر بنك الجزائر:

- محاولة الحد من التضخم النقدي عبر مراقبة السيولة البنكية.
- الإبقاء على سعر صرف الدينار تحت السيطرة لتجنب التضخم المستورد.

ثانيا: دور الدولة في تعزيز القدرة الشرائية:

للحد من تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري تم اعتماد الاجراءات التالية: (محمد عادل قصري، كمال كرمة، 2023، الصفحات 235-236)

الجدول رقم (3-3): أهم الإجراءات النقدية التي تم إقرارها لتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين.

الإجراء المعتمد	تاريخ الاستفادة من الاجراء	الأثر المالي للإجراء	ملاحظات
إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	01 جوان2020	50 مليار دينار جزائري	لمن تقل أجورهم عن 30 ألف دينار جزائري
رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بألفا دينار جزائري	01 جوان2020	غير معروف	من 18 ألف دينار جزائري إلى 20 ألف دينار جزائري لأول مرة منذ سنة 2011
زيادة منح ومعاشات التقاعد بنسبة تتراوح من 02% إلى 10%	ماي 2021	90 مليار دينار جزائري	تم إقرار هذه الزيادات في سنة 2022
تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي	01 جانفي2022	180 مليار دينار جزائري	لمن تفوق أجورهم 30 ألف دينار جزائري
زيادة نقاط الشبكة الاستدلالية للموظفين	01 جانفي2022	220 مليار دينار جزائري	تم إضافة 50 نقطة استدلالية
	01 جانفي2023	350 مليار دينار جزائري	تم إضافة 75 نقطة استدلالية
إقرار منحة للعاطلين عن العمل	مارس 2022	145 مليار دينار جزائري	استفاد من هذه المنحة قرابة 1.9 مليون بطال
	01 جانفي 2023	غير معروف	ينتظر رفع قيمة هذه المنحة بألفا دينار جزائري
تسوية وضعية العمال المؤقتين	من سنة 2020 إلى غاية نهاية عمليات التثبيت	غير معروف	الأثر المالي لهذه العملية يختلف ويتغير تبعا لتغير أعداد المستفيدين من عملية الترسيم

المصدر: (محمد عادل قصري، كمال كرمة، 2023، صفحة 237)

-رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من ثمانية عشر (18) ألف دينار جزائري إلى عشرون (20) ألف دينار جزائري، أي زيادة ألفا دينار جزائري بداية من شهر جوان 2020. (المرسوم التنفيذي رقم 11-396، 2011)

- إلغاء كلي للضريبة على الدخل الاجماليIRG للموظفين الذين لا تتجاوز أجورهم ثلاثون (30) ألف دينار جزائري شهريا بداية من شهر جوان 2020.

- تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين (تخفيف الضغط الجبائي على الأجور التي تفوق ثلاثون (30) ألف دينار جزائري بداية من أول شهر من سنة 2022، مما ساهم في زيادة أجورهم الاسمية (النقدية)، والتي تختلف قيمتها من موظف إلى آخر (زيادة الأجور الإسمية، النقدية وليس الحقيقية رغم أنه مفيد، إلا أنه لا يحل مشكلة تدهور القدرة الشرائية إلا إذا اقترن بزيادة مماثلة في الإنتاج، لأن طرح المزيد من النقود في السوق معناه مزيد من الطلب مقابل عرض محدود، هذا الأمر قد يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، لهذا من المهم جدا زيادة العرض من خلال زيادة الإنتاج لإحداث التوازن في السوق).

زيادة منح ومعاشات المتقاعدين بنسب تتراوح ما بين 02% إلى 10% إبتداءا من شهر ماي 2021 وذلك على النحول التالي.

- بالنسبة للفئة التي يقل معاشها عن خمسة عشر (15) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 10%.
- بالنسبة للفئة التي يتراوح معاشها من خمسة عشر (15) ألف دينار جزائري إلى عشرون (20) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 5%.
- بالنسبة للفئة التي يتراوح معاشها ما بين عشرون (20) ألف دينار جزائري إلى ثلاثة وأربعون (43) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 3%.
- بالنسبة للفئة التي يفوق معاشها ثلاثة وأربعون (43) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 2%.

- تعديل الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين : حيث تم في سنة 2022 رفع النقطة الاستدلالية في شقها العمودي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستدلالي الأدنى لكل صنف (50 نقطة) مما نجم عنه زيادة في الراتب الأساسي ومن حدوث زيادات في المنح والتعويضات وهذا ما قاد إلى زيادة الأجور الصافية المدفوعة (الإسمية)، وفي شقها الأفقي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستدلالي للدرجات (تختلف حسب كل درجة) ليعاد تعديلها مرة ثانية على مدى سنتين حيث تم إضافة 75 نقطة استدلالية في سنة (2023) وإضافة 75 نقطة استدلالية في سنة 2024، لينجز عن ذلك زيادات في الأجور الإسمية (النقدية) تتراوح ما بين أربعة آلاف وخمس مائة (4500) دينار جزائري إلى ثمانية آلاف وخمسمائة (8500) دينار جزائري وذلك حسب الرتب، والتي تستفيد منها 2.8 مليون عامل ومتعاقد.
- تقديم إعانات للعاطلين عن العمل: بهدف تحسين وضعهم المعيشي (وفق شروط معينة)
- تسوية وضعية العمال المؤقتين: حيث تم تثبيتهم في مناصب دائمة الأمر الذي مكن من تحديث وضعهم المعيشي وقدرتهم الشرائية.
- إقرار البيع المباشر للمنتجات من الفلاح إلى المستهلك حيث رخصت وزارة التجارة وترقية الصادرات للفلاحين ببيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين دون المرور عبر الوسطاء، وذلك للحد من المضاربة والاحتكار وهذا ما يمكن المستهلك من الحصول على السلعة المرغوبة بسعر أقل مما لو حصل عليها بوجود وسطاء تجاريين، وبالرغم من أن هذا الإجراء يمكن أن يحسن من وضعية الأسعار بالنسبة للمستهلك إلا أنه لا يخلو من بعض التحديات كونه صعب التجسيد والنجاح لعدم قدرة الفلاحين على طرح منتجاتهم في السوق مباشرة لأنه أغلبهم لا يملكون الوقت الكافي للنزول إلى الأسواق و إهمال حقولهم (المتابعة اليومية للمحاصيل، الجني..الخ) فضلا عن عدم امتلاك بعضهم لوسائل نقل البضائع والمنتجات، ناهيك عن أن أغلبهم يفتقد لمعرفة آليات عمل أسواق التجزئة.

- ضخ بعض الدواوين الفلاحية (مثل ديوان اللحوم، ديوان الحبوب والخضر) كميات كبيرة من المخزون في الأسواق للحد من الندرة، والدفع بالأسعار نحو الانخفاض.
- المحافظة على سياسة الدعم الاجتماعي: حيث تتحمل الخزينة العمومية أثر وارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية في الأسواق العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من حدة تراجع القدرة الشرائية محليا.
- إقرار قانون مكافحة المضاربة (سالف الذكر) الذي من شأنه أن يحد من الممارسات غير التجارية التي ساهمت في لهيب الأسعار، بما ينعكس إيجابيا على المستهلك.
- تجميد الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، لا سيما تلك الضرائب التي تضمنها قانون المالية 2022
- تحضير قانون مشروع تسقيف هوامش الربح للتجار يراعي مصالحهم ومصالح المستهلكين ، بموجب نص هذا المشروع يصبح التجار ملزمون بتسويق وبيع منتوجاتهم (السلع الأساسية) بهامش ربح معقول حيث لا مجال للغلاء والاستغلال، وبالرغم من أن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تراجع أسعار العديد من المنتجات مما ينعكس إيجابيا على القدرة الشرائية للمستهلكين، إلا أنه يمكن أن يكون سببا في ظهور مشاكل في العملية التجارية (مثل اختفاء بعض المنتجات من الأسواق بدافع غياب التحفيز)، لهذا من المهم جدا التعامل مع هذا الإجراء بنوع من الحذر والاحترافية حين تطبيقه.
- دعم السكن والتوظيف، حيث ساهمت برامج سكن LPA و AADL في تخفيف عبء الإيجار، وهو عنصر أساسي في الإنفاق العائلي.
- وكذلك فتح مسابقات توظيف في التعليم والصحة ما ساعد على تحسين مداخيل الأسر وقدرتهم الشرائية.
- **منحة البطالة:** استحدثت في سنة 2022 منحة البطالة للشباب الباحثين عن العمل بقيمة حوالة 13.000دج شهريا، وهي خطوة غير مسبوقة لتعزيز قدرتهم الشرائية أو مساعدات مباشرة في فترات الأزمات. وهي الآن بقيمة حوالي 15.000 دج.

4- اختبار الفرضيات:

1 ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية:

الاختبار: من خلال مقارنة معدل التضخم السنوي مع تطورات الأجور الاسمية ومعدل الأجر الحقيقي، تبين أن السنوات التي شهدت ارتفاعا في معدل التضخم (مثل 2012، 2017، 2022) تزامنت مع انخفاض ملموس في الأجر الحقيقي خاصة عند ثبات الأجور الاسمية أو زيادتها بنسب أقل من نسبة التضخم.

النتيجة: تثبت البيانات صحة الفرضية حيث تبين أن التضخم المرتفع له أثر سلبي مباشر على الأجر الحقيقي وبالتالي على القدرة الشرائية.

2 تتأثر القدرة الشرائية للمواطنين بشكل متفاوت حسب مستويات الدخل والفئات الاجتماعية.

الاختبار: عند تحليل تأثير التضخم على الاستهلاك حسب الفئات المختلفة، ظهر أن التضخم يخلق فجوة اجتماعية في التأثير بين الفئات، ويضعف القدرة الشرائية للفئات الضعيفة أكثر من الميسورة.

النتيجة: تعتبر الفرضية صحيحة، حيث ظهر أن التضخم يخلق فجوة اجتماعية في التأثير بين الفئات، ويضعف القدرة الشرائية للفئات الضعيفة أكثر من الميسورة.

3 الزيادات الاسمية في الأجور لا تواكب مستويات التضخم، مما يضعف تعويض المواطن عن تدهور معيشته.

الاختبار: عند مقارنة نسبة الزيادات في الأجور الاسمية (مثل رفع الحد الأدنى للأجر المضمون من 15000 دج إلى 18000 دج ثم إلى 20000دج) بمعدلات التضخم في نفس الفترات، تبين أن الزيادات لم تواكب ارتفاع الأسعار، ما أدى إلى تآكل فعلي في الأجور الحقيقية.

النتيجة: تعتبر الفرضية مؤكدة، حيث أثبت التحليل أن الزيادات الاسمية لم تكن كافية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

خلاصة الفصل

تبين من الجانب التطبيقي أن التضخم في الجزائر ليس مجرد ظاهرة مالية قصيرة المدى، بل أزمة واختلال في الإنتاج، سوق العمل، وسياسات الدعم، كما أن حماية القدرة الشرائية لا يمكن أن تتحقق فقط عبر الدعم أو الزيادات الظرفية في الأجور، بل من خلال تبني سياسة اقتصادية متكاملة تقوم على ربط الأجور بمؤشر الأسعار بشكل دوري، تحسين الإنتاج المحلي، إعادة هيكلة نظام الدعم، وتعزيز دور الدولة كمراقب وضمان لتوازن السوق.

الفصل الرابع

خاتمة

1. الخاتمة:

بعد تناول موضوع أثر التضخم على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال الفترة 2011-2023، يمكن القول أن هذه الدراسة قد سعت إلى تشخيص العلاقة بين تطور الأسعار (التضخم) ومستوى معيشة المواطن الجزائري من خلال التحليل بين الظاهرة التضخمية وتدهور القدرة الشرائية لا سيما في ظل تحديات اجتماعية واقتصادية متزايدة.

حيث تطرقنا في الجانب النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في التضخم والقدرة الشرائية عن طريق تقديم تعريف للتضخم وتقديم النظريات المفسرة له وأنواعه ثم ماهية القدرة الشرائية والعوامل المؤثرة فيها والأسباب التي أدت إلى انخفاضها وفي الأخير تأثير التضخم على القدرة الشرائية والعكس.

فتوصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والقدرة الشرائية حيث كلما ارتفع معدل التضخم انخفضت القدرة الشرائية والعكس صحيح وأن القدرة الشرائية لا تتأثر فقط بالتضخم بل هناك عوامل أخرى.

وتبين لنا من الجانب التطبيقي أن التضخم في الجزائر ليس مجرد ظاهرة مالية قصيرة المدى، بل أزمة واختلال في الإنتاج، سوق العمل، وسياسات الدعم، كما أن حماية القدرة الشرائية لا يمكن أن تتحقق فقط عبر الدعم أو الزيادات الظرفية في الأجور، بل من خلال تبني سياسة اقتصادية متكاملة تقوم على ربط الأجور بمؤشر الأسعار بشكل دوري، تحسين الإنتاج المحلي، إعادة هيكلة نظام الدعم، وتعزيز دور الدولة كمراقب وضمان لتوازن السوق.

وفي ختام هذه المذكرة، تبين أن التضخم يعد من أبرز العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في القدرة الشرائية للأفراد. إذ تؤدي الزيادة المستمرة في الأسعار إلى تآكل قيمة النقود، مما يضعف من قدرة المستهلكين على اقتناء السلع والخدمات بنفس الكميات التي كانوا يحصلون عليها سابقا. وتظهر العلاقة العكسية بين هذين المتغيرين مدى أهمية السيطرة على مستويات التضخم لضمان استقرار الاقتصاد ورفاهية المواطنين.

نتائج الدراسة: تمثلت نتائج دراستنا في ما يلي:

- ✓ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والقدرة الشرائية.
- ✓ عدم كفاية الزيادات في الأجور لتعويض التضخم.
- ✓ ضعف آليات التكيف بين الأسعار والأجور.
- ✓ اعتماد مفرط على سياسة الدعم العام.
- ✓ القدرة الشرائية تتأثر أيضا بعوامل خارجية.
- ✓ الجهود الحكومية كانت ظرفية وغير كافية.

✓ اختلال التوازن الجهوي والاجتماعي في تآكل القدرة الشرائية.

المقترحات:

1- انشاء مرصد وطني للقدرة الشرائية يتابع تطور الأسعار والأجور ويقترح التدخلات المناسبة.
2- تعديل دوري للأجور والمعاشات بما يتماشى مع معدل التضخم السنوي الحقيقي.
3- اصلاح نظام الدعم ليوجه للفئات المستحقة بشكل مباشر بدلا من الدعم العام الذي يستفيد منه الجميع دون تمييز.
4- توسيع قاعدة الإنتاج الوطني للحد من الواردات خاصة في المواد الغذائية التي تمثل نسبة كبيرة من نفقات الأسر.
5- تعزيز الشفافية والحوكمة في تسيير السياسات المالية والنقدية بما يضمن الفعالية والعدالة.

آفاق الدراسة:

- دراسة قياسية لأثر التضخم على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري (العلاقة الكمية الدقيقة بين المتغيرات).
- اقتراح سياسات بديلة قائمة على العدالة الاجتماعية (استعمال التحويلات المالية الذكية عوض الدعم العام
- تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية والمالية (التحكم في الكتلة النقدية أو سعر الفائدة، الدعم المباشر والتحفيز الضريبي).

- تحليل الفروقات بين الفئات الاجتماعية (أثر التضخم على فئات محددة كالموظفين أو المتقاعدين).
- إجراء دراسات مقارنة بين دول مغاربية أو عربية (دول مشابهة اقتصاديا بهدف استخلاص التجارب الناجحة في مواجهة التضخم).

قائمة المراجع

1- (بلا تاريخ). تم الاسترداد من groupe de la banque mondiale: vie&start=2019&https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2024 w=chart

2- أحمد خالد الرفاعي الوزني. (2003). *مبادئ الإقتصاد الكي بين النظرية والتطبيق* (المجلد الطبعة السادسة). عمان-الاردن : دار وائل للنشر .

3- المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الاعمال. (2021). *01*(01)، 21-34.

4- المرسوم التنفيذي رقم 11-396 . (24 11, 2011). القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

5- المعهد المصرفي المصري. (2012). *تضخم*. تاريخ الاسترداد 09 06, 2025، من https://ebiexternalfiles.blob.core.windows.net/ebiwebsite/Financial%20Literacy%20Booklets /Arabic/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85%20- %20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8 %A8%D9%8A%D8%A9.pdf

6- بن ختو يوسف. (2016). العلاقة بين سعر الصرف الموازي و لقدرة الشرائية - حالة الجزائر. *رسالة ماجستير*. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: تلمسان.

7- بنك الجزائر . (2011). *التقرير السنوي لبنك الجزائر* . تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

8- بنك الجزائر . (2023). *التقرير السنوي لبنك الجزائر* . تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

9- بنك الجزائر. (2019). *التقرير السنوي لبنك الجزائر*. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

10- بنك الجزائر. (2022). *التقرير السنوي لبنك الجزائر*. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

11- بهاء الدين مطهري. (2021). محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019. *أطروحة دكتوراه*. كلية العلوم القاتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم.

12- تعزيز النقد الدولي،2022. (بلا تاريخ).

13- تقرير سنوي لبنك الجزائر. (2013).

14- جاسم عبد الله عقيل. (1999). *النقود والمصارف* (المجلد الطبعة الأولى). عمان-الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

15- رضوان ايت قاسي عزو. (2022). السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم د ا رسة قياسية مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة 1990-2019. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE*، الصفحات 48-78.

16- ريان سواكر . (2023). دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 03*(12)، الصفحات 104-118. تاريخ الاسترداد 07, 2023

17- سعد الدين عيسى نزار ، و سليمان ابراهيم. (2005). *الاقتصاد الكلي- مبادئ وتطبيقات* (المجلد الطبعة اللاولى). دار الحامد للنشر والتوزيع.

18- سعيد هتهات. (2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر . *مذكرة ماجستير* . كلية العلوم الاقتصادية- التنجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مبراح -ورقلة .

19- عناية غازي . (1991). *تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي* . بيروت-لبنان : دار الجبل.

20- فايزة بولعجين ، و نوال بيراز . (2021). قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر. *المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الاعمال، 01*(01)، الصفحات 21-34.

21- مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية. (2023). *مجلد09*(العدد 01)، 225-240.

22- محمد صافا. (2010). أثر ظاهرة التضخم على الاقتصاد : ظاهرة اقتصادية و قياسية حالة الجزائر 1962-2007. *رسالة ماجستير*. كلية العلوم الاقتصادية جامعة وهران.

23- محمد عادل قصري، كمال كرمة. (05 06, 2023). القدرة الشرائية في الجزائر -أسباب التراجع وإجراءات المعالجة. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، 09*(01)، الصفحات 225-240.

24- محمود الحسين الوادي. (2010). *النقود والمصارف*. عمان: دار المسيرة.

25- معلومات مقدمة من المؤسسة محل التربص . (بلا تاريخ).